وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

نيابة العمادة للدراسات في التدرج

التحولات المجتمعية في الجزائر وتأثيرها على أدوار النخب في بناء الأمن المجتمعي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

- عبد الجليل خلفاوي

تحت إشراف الأستاذ:

أ/ نوري عزيز

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ بالة عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
د/ نوري عزيز	أستاذ محاضر "أ"	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
أ/ طرشي ياسين	أستاذ مساعد "أ"	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور نوري عزيز، جزيل الشكر وعميق الامتنان لا يوفيانك حقك كيف لا وكنت خير سند والمعين والمرشد والناصح طول المشوار لك مني أسمى تعابير الشكر والامتنان

إلى كل من علمني حرفا أصبحت بعد فضل الله جل وعلى ثم فضله ذا تحصيل فكري وعلمي وتربوي أخلاقي وصولا لأساتذتي العظام أعضاء اللجنة المناقشة

شكرا ألف شكر طول العمر وأبد الدهر

إهداء

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وجعل فيها أسرار الحياة والوجود....

إليك أمي

إليك يا من رحلت عنا سريعا وتركت مكانك فارغا قبل أن أناولك شهادة تعبك وسهرك واجتهادك

أبي رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه

إلى زوجتي وأم ابنتي التي لم تولد بعد

رفيقة الدرب والروح والوجدان

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

ملخص الدراسة:

طفرت على المجتمع الجزائري تحولات مجتمعية كثيرة أدت لظهور شروخات وفجوات مجتمعية جديدة وقابلة للتوسع خاصة في العلاقة بين النخبة والمجتمع بالتزامن مع التطور التكنلوجي الهائل في عالم اليوم، أين يظهر المجال الرقمي كنمط تفاعل اجتماعي جديد زاد من تعقيد منظومة الواقع الاجتماعي للدول، رغم ما تلعبه النخبة من دور في صياغة تاريخ ومستقبل دولها.

من هذا المنطلق، تتناول الدراسة علاقة النخب بالواقع الاجتماعي، أين يفرض المنطق أن النخبة هي من تصنع الأنماط السياسية و الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي دولة، لكن الواقع الجزائري مغاير تماما، حيث نجد أن النخب على اختلاف مجالاتها تعتمد في نهل معلوماتها وبناء تصوراتها وردود أفعالها على فواعل أقل تكوينا وتعليما وثقافة منها، بسبب الاعتماد شبه الكلي على وسائط التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة وبناء رد الفعل، و المثال على ذلك نجد برلمانيين ومحامين وأطباء وحتى مسؤولين يستقون المعلومة من مواقع التواصل الاجتماعي (صفحات فيسبوكية)، وهذا ما يعد تحولا مجتمعيا بل وفي المنظومة القيمية جدا خطير، يهدد دور هذه الفواعل بشكل أو بآخر في تأمين المجتمع.

Abstract:

Algerian society has undergone many societal transformations that have led to the emergence of new and expandable societal cracks and gaps, especially in the relationship between the elite and society in conjunction with the tremendous technological development in today's world, where the digital sphere appears as a new pattern of social interaction that has increased the complexity of the social reality system of countries, despite the role of the elite in shaping the history and future of their countries.

In this sense, the study deals with the relationship between elites and social reality, where logic dictates that the elite are the ones who create the political, economic and social patterns prevailing in any country, but the Algerian reality is completely different, as we find that elites in all fields rely on less educated, educated and cultured actors for their information and reactions, due to the almost total reliance on social media as a source of information and reaction building, For example, parliamentarians, lawyers, doctors, and even officials get

their informations from social media (Facebook pages), which is a societal shift and a very dangerous value system that threatens the role of these actors in one way or another in securing the society.

فهرس المحتويات

الفهرس:

مقدمة 01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1-أهمية الدراسة.....02

2-أسباب اختيار الموضوع.....02

3-أهداف الدراسة.....03

4-أدبيات الدراسة.....03

5-حدود الدراسة.....04

6-إشكالية الدراسة.....04

7-تساؤلات الدراسة.....04

8-فرضيات الدراسة.....05

9-مناهج الدراسة.....05

10المبحث الأول: علاقة مفهوم النخبة بالمفاهيم المقاربة له.....08

11-المطلب الأول: مفهوم النخبة.....08

12-المطلب الثاني: مفهوم التغيير الاجتماعي.....08

13-المطلب الثالث: مفهوم الو اقع الاجتماعي.....09

14-المطلب الر ابع: مفهوم الأمن المجتمعي.....09

15-المطلب الخامس: مفهوم التحولات المجتمعية.....10

16-المبحث الثاني: المقاربات المفسرة للأمن المجتمعي.....11

17-المطلب الأول: المقاربة البنائية.....11

18-المطلب الثاني: مقاربة الأمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاجن.....16

19-المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني والمجتمعي.....20

الفصل الثاني: الو اقع المجتمعي في الجز ائرو انعكاساته على دورالنخب في بناء الأمن المجتمعي

1-المبحث الأول: أنماط التحولات المجتمعية في الجز ائر.....27

2-المطلب الأول: البناء الاجتماعي في الجز ائر.....27

3-المطلب الثاني: التحولات السياسية.....28

4-المطلب الثالث: التحولات القيمية والثقافية.....28

5-المطلب الر ابع: التحولات التكنلوجية والرقمية.....29

6-البحث الثاني: المشهد النخبوي في الجز ائر.....30

7-المطلب الأول: مميزات النخبة في الجز ائر.....30

8-المطلب الثاني: معضلة النخبة في الجز ائربين التأثيروالتأثر.....31

9-المبحث الثالث: التهديدات والاستر اتيجيات لتحقيق الأمن المجتمعي في الجز ائر.....33

10-المطلب الأول: تهديدات الأمن المجتمعي في الجز ائر.....33

11-المطلب الثاني: استر اتيجيات و آفاق تفعيل دورالنخب لتحقيق الأمن المجتمعي في الجز ائر.....43

خلاصة الفصل الثاني.....54

الخاتمة.....55

قائمة المراجع والمصادر.....57

مقدمة

تحظى مسألة النخبة اليوم اهتمام عديد الباحثين والدارسين نظير ما تلعبه هذه الفئة المجتمعية من دور في صياغة تاريخ ومستقبل ومصير مجتمعاتها، فنجد أنطونيو غرامشي يقول أن: "تشاؤم العقل لا يقاومه إلا تفاؤل الإرادة ليعبر عن قوة وجود تصنعه إرادة الإنسان وتحركه نماذج قدرته الذهنية والجسدية المكتسبة، المتوارثة في سيره نحو بلوغ أهدافه منتهجا أفضل السبل وأيسرها".

ولعل هذه الخصائص هي التي تعطي صفة التميز لبعض الأشخاص دون آخرين فتمنحهم شرعية أخذ المبادرة لتمثيل الأغلبية، أو أحقية الانتساب إلى النخبة.

وهذا ما دفعني إلى اليوم كوني باحثا مبتدئا متواضع الخبرة، وقبله كوني فردا منتميا للمجتمع الجزائري وعضوا ضمن فعاليات المجتمع المدني للبحث فيما يخص هذه الفئة التي سميت نخبة من قبل عدة أطراف، وبعد القيام بعدة قراءات في هذا الميدان انطلاقا من الكتابات الكلاسيكية والحديثة ومقالات عديدة واحتكاكي بباحثين بهذا الميدان ومن واقع معاكس قد سجلنا عدة ملاحظات إثراءا لمحاولتنا العلمية هذه.

حيث إذا كان وجود نخبة أو نخب في المجتمع أمرا جد ضروري وتاريخي، فإن عملية تحديد طبيعتها تطرح قضية جوهرية هامة وهي مسألة الشرعية، وعليه فالبحث في البنى والآليات التي يوظفها أفراد هذه الفئة أثناء عملية الإلتحاق بهذه الأخيرة، والوصول إليها يضع كل مكونات النسق السياسي موضع الاختبار والدراسة، ويشكل مدخلا مهما لفهم سيرورة تأسس السياسي في المجتمع وداخل أنساقه.

وبتناولنا لدراسة فئة النخبة وطبيعتها في الجزائر، ناهيك عن التحولات الاجتماعية الحاصلة، نجد أنفسنا أمام عقبة تواجه جميع الدول حديثة الاستقلال، نظرا لهيمنة السياسيين على كل أبعاد الحياة الاجتماعية، وارتباط كل السلوكات والممارسات بهذا الأخير.

حيث بات من الصعب جدا على أي باحث ومفكر أن يفكك أو يفصل بين ما هو سياسي وثقافي واقتصادي واجتماعي وعلى اعتبار أن كل هذه المفاهيم تمثل نسقا مستقلا نسبيا في المجتمعات المتقدمة التي تتميز بالانقسام والتمايز على حد تعبير عالم الاجتماع **تالكونت بارسوتر**،

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع في غاية الأهمية، ألا وهو تأثير التحولات المجمعية في الجزائر على دور النخب في تحقيق الأمن المجتمعي، ويمكن الاستدلال على أهمية الموضوع محل الدراسة من خلال:

-تبيان أهمية النخب في تحقيق الأمن المجتمعي.

- النقاش الأمني الراهن يدور حول وقاية وحماية المجتمع من مختلف التهديدات، وفق معايير ثابتة ومشتركة وبإشراك مختلف الفواعل والإجراءات السياسية، إنما يجسد مفهوم الخطر الاجتماعي، والذي تم أخذه كقيمة سياسية في الفكر الغربي والعلوم الاجتماعية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن مبررات اختيار الموضوع، تقودنا أساسا إلى أهميته البالغة والتي تتضح من خلال عدة اعتبارات موضوعية أخرى ذاتية، تزيد في دفع الباحث إلى محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة.

1-مبررات موضوعية:

-إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع والدراسات، إذ أن الكتابات الجزائرية حول هذا الموضوع تبقى قليلة وبشكل خاص حول الأمن المجتمعي في الجزائر، فأغلب الدراسات في هذا الموضوع اعتمدتها بعض الدراسات العربية كجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، من خلال ما قدمته من إسهامات مع إشراك بعض الباحثين الجزائريين والأردنيين والمصريين وبعض الدول الأخرى.

-الاهتمام بموضوع النخبة وكذا الأمن المجتمعي جديد، وطرح على الساحة الدولية مع بروز عديد التهديدات الجديدة كالجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها.

-التطورات الحاصلة في النسق الدولي، والتي بدورها تؤثر على الأمن الجزائري بكافة صوره، مما يستوجب ضبط المفاهيم والتصورات، وتكثيف الجهود خاصة لدى النخب وتفعيل دورها لتحصيل الأمن الجزائري.

مبررات شخصية:

-الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع، خاصة وأنها تتعلق بأمن المجتمع الجزائري والدولة ككل، وبصفتنا أفرادا فيها ومنخرطين في فعاليات المجتمع المدني، فيقع لزاما علينا الاهتمام بهذه المواضيع وإثرائها.

-قلة الدراسات حول طبيعة التهديدات الجديدة الآتية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب، والتهريب ... الخ، دفعنا الى البحث والإجابة عن التساؤلات، ناهيك عن كون الفضول يدفع بالإنسان للبحث أكثر عن هذه المواضيع.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة موضوع التحولات المجتمعية وتأثيرها على دور النخب في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال ما سيتم عرضه إلى ما يلي:

-معرفة أنماط التحولات المجتمعية في الجزائر.

- معرفة مميزات النخبة في الجزائر.

- الوقوف على أهم معوقات وتهديدات الأمن المجتمعي في الجزائر، وكذا سبل وآفاق تحقيقه.

أدبيات الدراسة:

إن الدراسات التي تناولت موضوع التحولات المجتمعية في الجزائر أو النخب الجزائرية أو الأمن المجتمعي الجزائري بشكل مفصل قليلة جدا، فمعظم الدراسات تحدثت عن الأمن المجتمعي العربي والعالمي والأمن الثقافي والهوياتي والنخب السياسية نذكر منها:

-دراسة منيغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، عدد الصفحات 186، سنة 2013، حيث تناولت هذه الدراسة الأمن المجتمعي الإنساني والذي يعني أساسا خلق توازن فعلي بين الخصوصية اللغوية، الدينية، أو الإثنية، وبين الحاجة إلى بناء منطق الإندماج الوطني للمواطنين في مجتمع تعددي وعادل.

- دراسة عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الإستراتيجيات الغربية وماقف دول جنوب المتوسط، عدد الصفحات 488 ص، سنة 2009، حيث يعرض فيها مسار العلاقات الجيوسياسية

بين ضفتي المتوسط، والتنافس الأمريكي-الأوروبي على منطقة المتوسط، وأمن المتوسط على ضوء السيناريوهات المحتملة.

- دراسة عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، عدد الصفحات 278، سنة 2012، حيث يعرض فيها المسألة الأمنية في منطقة المتوسط بين النظرة الأوروبية وتصورات دول الجنوب، وكذا عولمة الأمن والتحديات الأمنية المشتركة للفواعل في منطقة المتوسط.

حدود الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع التحولات المجتمعية في الجزائر وتأثيرها على دور النخب في تحقيق الأمن المجتمعي، سنقوم بدراسة هذه المتغيرات وفقا لما يلي:

الإطار المكاني:

سنركز في هذه الدراسة على الجزائر واهتمامها بأمنها المجتمعي داخل حدودها الوطنية، وكذا دول الجوار التي تتقاسم معها مختلف التهديدات الأمنية.

الإطار الزماني:

ارتأينا أن تكون دراستنا في الفترة الزمنية الممتدة من فترة الاستعمار إلى غاية يومنا هذا.

إشكالية الدراسة:

في ظل ما تعيشه الجزائر من تحولات مجتمعية وتهديدات أمنية يمكن أن نطرح الإشكال التالي:

كيف أثرت التحولات المجتمعية في الجزائر على دور النخب في تحقيق الأمن المجتمعي؟

ولتفكيك الإشكالية تطرح التساؤلات التالية:

-ما مفهوم ومميزات النخبة في الجزائر؟

-ما مفهوم ومقومات الأمن المجتمعي؟

- ماهي الأدوار التي تلعبها مختلف الفواعل لتحقيق الأمن المجتمعي؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة سابقا تهدف الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

-فعالية أداء النخب لأدوارها تسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن المجتمعي.

- كيان النخبة الجزائرية وطبيعتها يتطلب فتح نقاش موسع حول هذا الموضوع.

- الدراسة السليمة لهذه القضية يؤسس لواقع اجتماعي سليم تكون فيه العلاقة بين المكونات المجتمعية منطقية وذات أهداف تخدم القضية.

مناهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد اتبعنا المناهج التالية:

منهج دراسة حالة:

وهو ذلك المنهج الذي يذهب ويتجه إلى جمع البيانات العلمية والمتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا، أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهذا ما فرضته الدراسة من خلال الوقوف على حالة الجزائر ودور نخبها في تحقيق أمنها المجتمعي.

المنهج الوصفي:

وتم توظيفه من خلال عرض الواقع المجتمعي وكذا المشهد النخبوي في الجزائر، إضافة لاستعراض التهديدات وآفاق واستراتيجيات تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر.

تبرير الخطة:

ومحاولة منا الإجابة عن إشكالية الدراسة تطرقنا إلى معالجتها من خلال خطة بحث تتضمن فصلين، كل فصل منهما يتكون من مبحثين في الفصل الأول إلى ثلاث مباحث في الفصل الثاني وعدة مطالب لكل مبحث:

الفصل الأول: اعتمدنا فيه على الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة بتحديد متغيرات الدراسة وتعريفها، وذلك بالتطرق إلى مفهوم النخبة في المبحث الأول والتغيير الاجتماعي في المبحث الثاني والواقع الاجتماعي في المبحث الثالث والأمن المجتمعي في المبحث الرابع والتحولات المجتمعية في المبحث الخامس، أما

المبحث الثاني فكان من نصيب المقاربات المفسرة للأمن المجتمعي، حيث استعنا بالمقاربة البنائية في المطلب الأول، ومقاربة الأمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاجن في المطلب الثاني، لنصل إلى مقاربة الأمن الإنساني والمجتمعي في المطلب الثالث.

أما الفصل الثاني: والذي سلطنا الضوء فيه على الواقع المجتمعي في الجزائر، أين درسنا البناء الاجتماعي في الجزائر في أول مبحث، ثم أنماط التحولات المجتمعية في الجزائر في مبحث ثان، والذي بدوره عالجنا فيه البناء الاجتماعي في الجزائر في المطلب الأول، والتحولات السياسية في المطلب الثاني، والتحولات القيمية والثقافية في المطلب الثالث، ناهيك عن التحولات التكنلوجية والرقمية في مطلب رابع أخير. أما المبحث الثاني فكانت فيه دراستنا للمشهد النخبوي بالجزائر، أين تطرقنا إلى مميزات النخبة في الجزائر في أول مطلب، ثم معضلة النخبة بين التأثير والتأثر في مطلب ثان، لنختم دراستنا في المبحث الثالث المعنون بتهديدات الأمن المجتمعي في الجزائر وآفاق واستراتيجيات تحقيقه، أين تطرقنا لتهديدات الأمن المجتمعي في الجزائر في المطلب الأول، وآفاق واستراتيجيات تفعيل دور النخب لتحقيق الأمن المجتمعي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: البناء المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم النخبة والمفاهيم المقاربة له

المطلب الأول: مفهوم النخبة

ما يزالُ مفهوم النّخبة أكثر المفاهيم إبهاما في ظلّ فوضى المصطلحات الذي يستبدّ بالواقع الإنسانيّ رغم كونه أكثرها شيوعًا وتداولًا في الحياة السياسيّة والفكريّة والثّقافيّة.

وما يميّز هذا المفهوم تعقيده وتشابكه حيث يفرض نفسه بقوّة في المحافل كلّها رغم ما يعلق به من إشكالات على مرّ فترات تطوره وتدرّجه الزّمني، إضافة إلى ذلك كلّه فإنّ ما يميّزه أنّه مفهوم لصيقٌ بالمجتمعات على اختلافِها، ممّا يدلّ على أنَّ وجود النّخبة فطرةٌ إنسانيّة وحاجةٌ بشريّة وضرورةٌ حياتيّة متأصلة.

وأما من الناحية الاصطلاحية فهناك من يذهب إلى أن النخب: "هي نفر من الناس تؤهلهم طبيعتهم أو اختيار الآخرين لهم لممارسة السلطة"، وطرح **لاسويل Lasswell** تعريفا للنخبة: "بأنها أولئك الذين يتمتعون بأكبر وسط من أي قيمة"، ويرى **روبرت دال" Dahl Robert**" بأن النخبة هي: "مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية تسود أفكارهم عند حدوث أزمات تكون متعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع" ويتحدث **رايت مليز .Mills R** عن النخبة باعتبارها "**نخبة القوة**" والتي يقصد بها "الدوائر الاقتصادية، السياسية والعسكرية التي تتدخل وتشترك في اتخاذ القرارات الرئيسية في المجتمع"[1].

المطلب الثاني: التغيير الاجتماعي

يقصد به التحولات الظاهرة في النسيج الاجتماعي (الثقافي) وتحدث بين مرحلتين على مدى زمني محدد في شكل سلسلة متصلة من العمليات المستمرة ونلاحظ هذه التحولات بصورة جزئية في عدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية، وتتأثر هذه التغيرات بعدد من العوامل الداخلية والخارجية المتفاعلة، وتتخذ شكلا تطوريا أو تنمويا أو ثوريا، وقد تكون إيجابية أو سلبية[2].

أما في علم الاجتماع، فهو تغيير الميكانيزمات داخل الهيكل الاجتماعي، الذي يتميز بالتغيرات في الرموز الثقافية، أو قواعد السلوك، أو المنظمات الاجتماعية، أو منظومة القيم، فخلال التطور التاريخي للظاهرة الاجتماعية اقتبس علماء الاجتماع نماذج التغيير الاجتماعي من المجالات الأكاديمية الأخرى، و في أواخر

---

[1]- هشام صاغور، النخب السياسية: دراسة نقدية على ضوء النظريات المفسرة، **مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مجلد 05، عدد09 جوان 2019، ص72.

[2]- جمال عائدي، كمال جرو، التغير الاجتماعي ونظرياته، حنان محمد عبد المجيد، **التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث** دراسة تحليلية نقدية المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2011، ص 36.

القرن التاسع عشر ، عندما أصبح التطور هو النموذج السائد لفهم التغيير البيولوجي، اتخذت أفكار التغيير الاجتماعي شكلًا تطوريًا، وعلى الرغم من أن النماذج الأخرى قد صقلت المفاهيم الحديثة للتغيير الاجتماعي، إلا أن التطور استمر كمبدأ أساسي.

المطلب الثالث: مفهوم الواقع الاجتماعي

يؤكد علماء الاجتماع أن الواقع مبني اجتماعيًا، مما يعني أن الناس يشكلون تجاربهم من خلال التفاعل الاجتماعي، ففي عام 1966 كتب عالما الاجتماع "**بيتر بيرجر**" و"**توماس لوكمان** " دراسات بعنوان **الواقع الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية**، وفي هذه الدراسات جادلوا بأن المجتمع يصنعه البشر والتفاعل البشري، ويصفون الواقع الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية على إنه أي إجراء يتكرر بصورة دورية يصبح مصبوبًا في نمط يمكن بعد ذلك القيام به مرة أخرى في المستقبل بنفس الطريقة وبنفس الجهد.

وعليه، فالتركيبات الاجتماعية للواقع الاجتماعي من حيث صلتها بالمشاكل الاجتماعية المرتبطة بالجنس والعرق والهوية والعمر والطبقة الاقتصادية والدين والعوامل الأخرى تشكل موقع الإنسان الاجتماعي، إذ يأخذ الجميع أدوارًا مختلفة طوال حياتهم، وتعتمد التفاعلات الاجتماعية على أنواع الأدوار التي يتولونها والأشخاص الذين يتفاعلون معهم والمشهد الذي تصنع فيه هذه التفاعلات الاجتماعية وتأثيراتها المتواصلة على المجتمع بشكل عام[1].

المطلب الرابع: مفهوم الأمن المجتمعي

يتعلق الأمن المجتمعي بنوع من استدامة الأنماط المتوارثة في المجتمع من لغة ودين وهوية وطنية وثقافة وكذا كل مكونات المجتمعات المحلية، كما تبرز أيضا قضية تعامل الدولة مع الاختلاف الديني والثقافي واللغوي وقدرة الدولة على إدارة هذه الاختلافات، خصوصا أنها مكونات الهويات الوطنية بشكل عام[2].

كما عرّف "**أولي ويفر**"**Olé Weaver**" الأمن المجتمعي بأنه: "قدرة المجتمع على الاستمرار في خصوصياته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية . . . والاستمرارية في ظل ظروف مقبولة للتطور للأنماط التقليدية كاللغة والثقافة والهوية والعادات الدينية والوطنية، كما يمكن أن يؤدي انعدام الأمن المجتمعي المبني على هذه المرتكزات إلى صراعات عنيفة إذا وجدت أسباب أخرى مساعدة بما في ذلك التدهور الاقتصادي والصراعات الدستورية والنزاعات العرقية".

---

[1]- social change, Retrieved From: https://www.britannica.com/topic/social-structure

[2]- شريهان حوامدة، الواقع الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية، على الرابط: https://e3arabi.com/علم-الاجتماع/الواقع-الاجتماعي-للمشكلات-الاجتماعي/ (آخر اطلاع: 2024/04/14).

المطلب الخامس: مفهوم التحولات المجتمعية

نعني بالتحولات الاجتماعية إعادة هيكلة جميع جوانب الحياة من الثقافة إلى العلاقات الاجتماعية، ومن السياسة الى الاقتصاد، ومن طريقة تفكيرنا إلى طريقة عيشنا، وبمرور الوقت تحولت المجتمعات من تجمعات صغيرة للأفراد مرتبطين ببعضهم البعض بسبب الغرائز والحاجة والخوف، إلى مجتمعات صغيرة مرتبطة ببعضها البعض من خلال الظروف والقرابة والتقاليد والمعتقدات الدينية، إلى دول مرتبطة ببعضها البعض بالتاريخ والسياسة والأيديولوجيا والثقافة، والقوانين. ولكن في معظم تاريخ البشرية، كانت وتيرة التغيير بطيئة للغاية؛ لم تكن هناك تحولات في ظروف الحياة يمكن الشعور بها لعدة أجيال. ومع ذلك بمجرد صنع الأدوات واستخدامها بانتظام، أصبحت عاملاً في التطور البشري، ووضع حدود للسلوك وفتح إمكانيات جديدة في المجالين العضوي والسلوكي، كما وجعلت الأدوات أو التكنولوجيا بشكل عام التغيير ممكنًا، ولكن بشكل محتوم وبمجرد أن يمر المجتمع بتحولات عميقة، يصبح التغيير الناتج عن ذلك لا رجعة فيه، حيث كتب "**جون كينيث جالبريث "John Kenneth Galbraith** : "التاريخ هو المصدر الحقيقي للتغيير، ولن يتم عكسه أبدا[1].

[1]- جمال عائدي، كمال جرو، **التغيير الاجتماعي ونظرياته**، حنان محمد عبد المجيد، **التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة تحليلية نقدية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2011، ص 36.

المبحث الثاني: المقاربات المفسرة للأمن المجتمعي

عرفت العلاقات الدولية ظهور العديد من النظريات والمقاربات التي تفسر مختلف التغيرات التي شهدها النظام الدولي، وهناك نظريات سادت لفترة زمنية طويلة جدا وما تزال قائمة نظرا لمواكبتها للأحداث، ولقد ساهمت التهديدات والتفاعلات الأمنية العابرة للحدود في الفترة ما بعد الحرب الباردة في اعادة صياغة مفهوم الأمن أي الحديث عن مفهوم الأمن في اطاره التوسعي، ومنه سيتم التركيز على النظريات والمقاربات التالية: النظرية البنائية، مدرسة كوبنهاغن، مقارنة الأمن الإنساني، مقارنة الأمن المجتمعي.

المطلب الأول: المقاربة البنائية

البنائية كنظرية في العلوم الاجتماعية اصبحت من النظريات الأساسية التي باتت من أهم النظريات في علم الاجتماع، إلا أنها لم تدخل العلاقات الدولية إلا مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وقد برزت كتابات عديدة في هذا المجال مثل: كتابات **"A.W ألكسندر وندت "N.O ونيكولاس أنوف "F.K وفريدريك كروتشويل** التي أسهمت إلى حد كبير في وضع الأسس لهذه النظرية، إذ **يعد كتاب ألكسندر** " نظرية اجتماعية في السياسة الدولية" من أهم الكتب الذي يرى فيه العديد من الأكاديميين مرجعا للنظر فيه البنائية فقد طرح بشكل واضح الافتراضات الأساسية للبنائية، وعملية تكوين الهوية من خلال العلاقة والتفاعل بين الفاعل و البناء **,"Agent Structure "** وتنطلق البنائية من جملة افتراضات أساسية من أجل فهم وإدراك السياسة الدولية، وكذا الأوضاع الداخلية للدول ويشير **بول فيوتي و مارك كوني** إلى أن هناك أربعة افتراضات تنطلق منها البنائية[1]:

1_ تتخذ البنائية موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية

مقر (المصلحة الوطنية، الهوية، والأمن القومي)، إذ يرفضون البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة كما يهتمون أيضا بالقوى الفاعلة غير الدولية مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ويركزون على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية.

2- يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، وهذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

[1]- أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد15، صيف 2007، ص124

3- البنائية كما يستدل من اسمها، تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل بين التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه، فبالنسبة إليهم أي البنائيين العالم دوما وقضية متجددة ليس شيئا انتهى وعلينا قبوله كما هو، وهو موقف مغاير ومختلف عن موقف الواقعيين والليبيراليين وحتى الراديكاليين بنظرتهم إلى البناء[1].

4- قدم أتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل **الايستيمولوجي** والأنطولوجي في العلاقات الدولية. إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه، كما ترفض البنائية افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية، أي فصل الذات عن الموضوع.

ونقطة الانطلاق للبنائية هي افتراضها الأساسي بأن الإنسان كائن اجتماعي، وقد كتب نيكولاس أنوف كتابه " **عالم من صنعنا** "**Nicolas Onuf, World of our making** منتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية **والتر** الجديدة[2].

وتعد الانطلاق الفعلية للنظرية البنائية تحت إشراف **ألكسندرونت** " الملعب بأب البنائية" سنة 1992، وتقوم النظرية حسبه على الافتراضات التالية :

- أن الدول هي الوحدات الأساسية التحليل .
- البنى الأساسية للنظام القائمة على الدول بشكل تذاتاني .
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار تنسيق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام .

ومن خلال هذه الافتراضات التي انطلقت منها النظرية والتي كان بعضها مستقي من الطرح التقليدي، هو ما جعل من البعض ينظر لها على أنها جسر رابط **Bridge gap** بين النظريات الوضعية والنظريات التكوينية (ما بعد الوضعية).

حيث نجد أن النظرية البنائية تأخذ من الوضعية اهتمامها بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية وأن المصلحة الوطنية والأمن القومي محددان لسلوك الفاعل، ولكن أيضا تأخذ من تيارات ما بعد الوضعية التركيز على الهوية والأفكار واليم، فالمصلحة الوطنية لدى البنائية ليست كما يعتقد الوضعيون معطى ثابت، بل هي ناتجة عن عملية التفاعل بين التفاعل والبناء، وهنا يأتي دور الأفكار الهوية وهذا ما يركز عليه

[1] - Barry Buzan, People, States And Fear, London, Harvester Wheat Sheaf, 1983.P116.

[2] - Nicholas Onuf, 《constructivism: a user's manual 》 in Nicholas Onuf, Vandulka Kabalkuva, International Relations in a constructed world, (London: sharp , 1999), p38 .

أتباع التيارات النقدية (ما بعد الوضعية)، والشكل الآتي يلخص فكرة البنائية كجسر بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية[1].

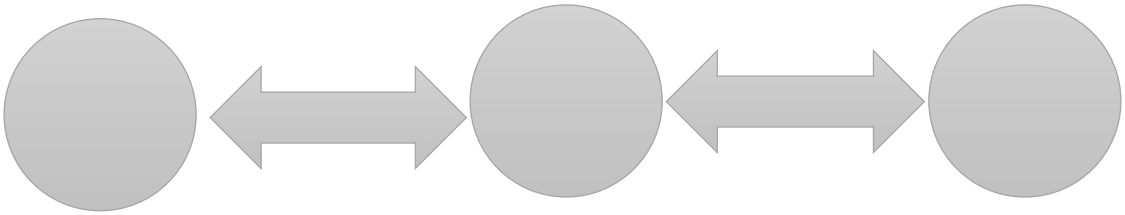

النظريات الوضعية **البنائية** **النظريات النقدية**

شكل (1) البنائية كجسر بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية

نلاحظ من خلال ما سبق أن هذه النظرية أي البنائية من المقاربات المراجعة لمفهوم " الأمن " مؤكدة على دور الهوية ومقيمة علاقة قوية بين " الهوية " و " الأمن " فالهوية حسب البنائيين:

_ الهوية تحدد مصالح الدول.

_ الهوية الاستراتيجية تحدد سلوك ومصالح الدول.

_ الهويات ليست جامدة بل هي متغيرة ومتحركة ومتطورة فتغير الهوية يؤدي إلى تغير المصالح غير أن التغيير في الهوية لا يمس جوهرها، وإنما بعض الجوانب الأساسية فقط[2].

تلعب الأفكار الدور المهم في تغير الهويات، ومنه تغير المصالح إذ لا يمكن الفصل الكلي بين الهوية الجوهرية والهويات المتغيرة لأنها تتطور في بيئة تتغير باستمرار، وهذا ما يؤثر على إنتاج هذه الهوية.

فالهوية إذ تحدد مصالح الدول عبر الأفكار والقيم التي يتحملها ويتشارك فيها ويطبقها صناع القرار في هذه الدول، والتي تختلف من دولة إلى اخرى ومن منظومة إلى أخرى .ومن هنا يتحدد لنا دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدة ومصالحها، بما أن النظرية البنائية التمست شرعيتها جراء تصاعد حدة النزاعات الإثنية والثقافية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، ففي هذا الإطار يرى **هنتكتون** أن الثقافة هي المصدر الجديد للنزاعات وبذلك تكون الهوية هي المفهوم المفتاحي للبنائية التي جاء بها **واندت**، وعلى هذا الأساس فإن ما تصنعه الدول من فوضى مرتبط بشكل أساسي بمفهومها للهوية باعتبارها أساس المصالح، هذا لا يعني أنه لا يمكن للدول في ظل نظام فوضوي أن تغير من ظروفها كما تشاء وهذا ما يعني أن العلاقات

---

[1]- خالد المصري " النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الاقتصادية القانونية**، جامعة سوريا، العدد02، 2004، ص ص 320-326.

[2]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 322.

الدولية تتطور مع الوقت فهي لا تتسم بشكل عام بالعداوة والأنانية، إنما نتاج للعمليات التاريخية والتفاعلات التي تحدث عبر الزمن[1].

كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت نفسه أو ذاته المعتقدات والمصالح، حيث حاول **دافيد كومب بال (DAVID COMPBELL)** الاعتماد على نفسية تحليل الخطاب كمنهج بديل للمعطيات في تحليل الهويات ومن ثم تفسيرها والمقصود هنا بالخطابات خطابات الزعماء التي يلقونها على الجماهير[2].

تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها وعلى هذا الأساس فالهوية تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر البنائية ان العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية وأن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، مما يؤدي ويفسر بروز قضايا الاقليات خاصة بعد تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول، وكذا قضايا الارهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من ايديولوجي إلى صراع حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد، وصناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤثرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

ويمكن تفسير اهتمام البنائية بمتغير الهوية على أنه نوع من التفكيك لكرات **البلياردو** للواقعية، لمعرفة ما يوجد بداخلها لأنه من المهم التفاعلات الاجتماعية الداخلية لاستيعاب المخرجات السياسية، حتى لا يتم حصرها في مخرجات البيئة الدولية الفوضوية للنظام الدولي[3].

إذا الفوضوية (ANARCHY) تعد من الاسهامات الأساسية البنائية، حيث يرى **ألكسندر واندت** في مقال صادر سنة 1992 والموسوم ب: " **الفوضى هي ما تصنعه الدول:** البناء الاجتماعي لسياسات القوة" بأن الفوضى في السياسة الدولية تبقى مجرد فكرة، لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها[4].

و يقول **واندت** أنه بما أن الهويات متعددة المصادر وليست ذاتية وبما أنها أساس المصلحة القومية فإنه ورغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن وإعادة الإنتاج فإنه لا يمكن أن تحدد من خلال مقاربة أنانية

---

[1]- عزيز نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتصارعة بين صنفي المتوسط من منظور بنائي"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012)، ص ص 26-27.

[2]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 232.

[3]- المرجع نفسه، ص 325.

[4]- صابر حموتة،" النزاعات الإثنية وعملية في افريقيا-نيجيريا نموذجا- "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 38.

_ في إشارة إلى **الواقعية والليبيرالية** _ حيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك فيها الدول والتي تصقل هوياتها وبالتالي مصالحها ليست هي ما تصنعه الدول بها، ولبست حتما مرادفا لحالة الحرب كما يقول الواقعيون، وعلى هذا الأساس فإن **واندت** يميز بين ثلاث تصورات للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن، حيث يشير إلى أن الدول توظف الفوضوية لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول الى بعضها البعض نظرة "عدوان" فإن الببنية الدولية نكون مشكلة لفوضى "**هوبزية**"، وعندما تنظر إلى بعضها البعض نظرة "تنافس" تكون مشكلة الفوضى "**لوكية**"، أما إذا نظرت الدول إلى بعضها البعض "كأصدقاء" تكون بصدد فوضى "**كانطية**"، ويرى **واندت** أن الثقافة **الهوبزية** المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي وفق علامات القوة لم تعد موجودة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بإستثناء بعض الحالات الظرفية، وعليه فالعالم تطور نحو الثقافة **اللوكية والكانطية** كما هو الحال في بعض أنحاء العالم مثل: الجماعة "**الأورو أطلسية**" أين تحدد الثقافة **الكانطية** سلوك دول الجماعة، حيث أنه لما تقوم دولة من هذه المجموعة فإنها لا تحقق مصالحها الوطنية فقط بل تحقق مصالح الصديقة والحليفة[1].

تتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي: أيهما يسبق الآخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون بأن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن تقوم على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة معنى، وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي، أما بالنسبة **لواندت** فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به[2].

وفي الأخير لقد أعطت البنائية حيزا تساؤليا للعديد من الباحثين حول مفاهيم عديدة، فبعض النظر عن اسهامات كل من "**واندت**" و "**أنوف**" باعتبارها أعمدة المقترب البنائي، فإن "**ايمانويل ايدلر**" يحاول البحث عن الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة على الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية، وهي محاولات تؤكد الأهمية التي يحظى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقترب الذي حاول إعطاؤه دفعة جديدة، بعيدا عن التصورات الحتمية والإقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها[3].

---

[1]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 327.

[2]- عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

[3]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 329.

المطلب الثاني: مقاربة الأمن المجتمعي في إطار مدرسة كوبنهاغن

تعتبر مدرسة **كوبنهاغن** ورائدها "**باري بوزان**" أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، وأنشأت مدرسة **كوبنهاغن** عام **1958**، وقد كانت منبرا نظريا رائدا لدراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية وقد استضافت المعهد خلال فترة عمله مجموعة من الباحثين أمثال "**باري بوزان**" و "**أولي و ايفر**"، وقد طور هؤلاء المنظرين برنامجا بحثيا للدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم والأطر النظرية السائدة في هيمنت على طريقة فهم الأمن وقدم هؤلاء مقاربتين نظريتين لإعادة فهم الأمن والظواهر المتصلة الأولى كانت نتاجا جماعيا تحت اشراف "**باري بوزان**" وهو ما يعرف " بالأمن المجتمعي" فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها "**أولي و ايفر**" حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف **بالأمننة**[1].

كما أن مساهمات مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية:

- **القطاعات:** التي تضم كل المجالات المرتبطة بالأمن، أي القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية.
- **الأمن الإقليمي:** أساس هذه الفكرة هو كون الأخطار والتحديات الأمنية ليست ذات طبيعة ثابتة وبالتالي إذا وجدت في منطقة معينة فإنها بالضرورة وعلى أي حال من الأحوال ستؤثر في باقي الفواعل الآخرين المشتركين فيها.
- **الأمننة:** من الأكيد أن مفهوم جاءت به مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، هو مفهوم الأمننة وفي هذا الإطار يؤكد بوزان على أن الفعل الخطابي يوجه ضمن سياق تغير شكل القضايا والتحديات الأمنية والإنكشافات في منطقة ما، وهنا تصبح عملية شرعية استعمال الوسائل الاستثنائية أساس تحرك الفاعل ضد التهديد المبني اجتماعيا، ولهذا فإن مسار " **الأمننة**" كمفهوم تذاتاني لا يعبر عن تهديد أو خطر موضوعي أو إدراك ذاتي للتهديد، وبدلا من ذلك فإن **أمننة** أي موضوع يعتمد على جمهور يقبل بالفعل الخطابي **للأمننة**[2].

---

[1]- سيد أحمد قوجيلي، **تطر الدراسات الأمنية ومضلة التطبيق في الوطن العربي**، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2012)، ص 25.

[2]- الحامدي عبدون، "أمن الحدود وتداعيات الجيوسياسية على الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، 2015)، ص 23.

- **الأمن المجتمعي:** يفهم الأمن المجتمعي بحفظ ودعم الاستقرار الثقافي كاللغة والدين والهويات الموجودة في المجتمع، وتزامنا مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في كل من الجمهوريات السوفياتية السابقة ووسط افريقيا بالإضافة الى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا وتصاعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها كل ذلك أدى بأصحاب مدرسة **كوبنهاغن** إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت حسب رأيهم المصدر الأساسي للتهديد[1].

كما يعتبر القطاع المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي، فالتطور التقني الذي مس وسائل النقل والاتصالات ساهم في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول مثل: **الجريمة المنظمة، شبكة التجارة غير المشروعة للمخدرات والأسلحة المحظورة.**

كما سنشير إلى مسائل الهوية المطروحة في المجتمعات الغربية التي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، وقد نجد بعض مسبباتها في موجة التدفقات السكانية وما تثيره من قلق وتوترات للبنية الديمغرافية للدول المستقبلة، بفعل تنامي العنصرية، وكراهية الأجانب مما يهدد الاستقرار المجتمعي ومعه الأمن العالمي، وتظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في اقليمها ولجوئها الى القوة في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل: الميليشيات شبه العسكرية، الجماعات الإجرامية وغيرها، هذا ما يوضح أن الحروب ما بعد الحرب الباردة تعتمد علة أسلوب "العنف" فيما بين الجماعات أطراف النزاع، ويظهر ذلك في استهداف المدنيين والإبادة الجماعية وغيرها مما يهدد الاستقرار المرتبط بهذه المظاهر والذي قد يتعدى إلى التنافس حول الموارد الطبيعية بين الجماعات والسلطة والتي قد تصل إلى حد التصفية العرقية التي تستهدف المدنيين على حد تعبير "**ميلر**"[2].

وحسب "**باري بوزان**" أحد رواد مدرسة **كوبنهاغن** يرى بأن غياب الأمن المجتمعي ظهر بصورة أساسية كنتيجة لتحولات النظام العالمي إذ أصبح هناك مصدر يهدد الأمن المجتمعي وهو الصراع بين أبناء الإثنيات والعرقيات المختلفة، وهو ما يطلق عليه " **الهويات المتصارعة**" والذي يؤثر حتما على تماسك المجتمع ومنه يؤثر على أمنه. فبناء الدولة يستلزم إيجاد ثقافة مشتركة بين مواطنيها أي ما يسمى " التوحيد مع الاختلاف"، وفي حقيقة الأمر أن مفهوم الأمن المجتمعي جاء في سياق التحولات التي شاهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة

---

[1]- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص 25.

[2]- سيد أحمد قوجيلي، " الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، " (رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011)، ص 126.

من اتجاه التكامل والتفكك مثل توحيد الألمانيتين وتفكك الإتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، مما أدى إلى بروز مشكلة الأقليات التي تؤثر سلبا على الأمن المجتمعي كما ذكرنا سابقا[1].

وحسب "باري بوزان" فإن الأمن العالمي أمن الأفراد وجهان لعملة واحدة، وهو الطرح الذي دعمه " ميلر " Muller"حيث أعطى ثلاثة مستويات أساسية لفهم الظاهرة الأمننة[2].

الجدول رقم -1- : جدول يمثل مستويات الأمن الثلاثة

الكيان موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	**السيادة والقوة**
الجماعة	**الهوية**
الأفراد	**البقاء والرفاهية**

المصدر: عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد5، جامعة باتنة، الجزائر، ص 108.

وحسب الجدول فإن المستوى الثاني المتمثل في (المجموعة) والقيم المهددة لها (الهوية) وهو الذي تعنيه مدرسة **كوبنهاغن** الذي ربطت الهوية بالأمن المجتمعي، أي قدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في ظل التهديدات الداخلية والخارجية القائمة وهو محور مجموعة ما أن قيمها وهويتها مهددة من طرف مجموعة أخرى، وذلك في جانب اللغة والثقافة والدين والهوية والعادات، أي جوهر الاستقرار والفوضى يعود حسب سلامة الهوية من المهددات[3]، وعليه فإن الأمن المجتمعي حسب هذه المدرسة مرادف للبقاء الهوياتي والتمييز بين "**نحن**" و "**هم**"، حيث تعد الهوية من أبرز اولوياتها وينبغي المحافظة عليها، وبالتالي مواجهة كل ما يتعلق بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في هويات المجتمعات وثقافتها كإحداث تغيير في التركيب العرقي والثقافي والديني واللغوي للسكان، وهو ما يجعلها مصدر خطر على الأمن الجماعي.

ويقصد بالأمن المجتمعي شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع سواء كانت أسرة أو مجتمعا محليا أو منظمة أو جماعة قومية أو عرقية يمكن أن توفر له المساندة[4].

---

[1]- إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، ط1، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص 48.

[2]- تاكا يوكي يا ماموراء، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة عادل زقاع، متحصل عليه: http://www.geocites.com/adelzeggagh/recom1.html وتم تصفح الموقع يوم 2024/04/19.

[3]- عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد5، جوان 2011، ص 113.

[4]- عادل زقاع، " إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"

وبالنسبة **باري بوزان** أصبحت مواضيع الأمن المجتمعي المتعلقة بالتهديدات والهشاشة التي تمس الهوية الجماعية والثقافية تحتل أهمية متزايدة ولابد حينئذ ان يأخذ امن بعض الجماعات في الحسبان، حيث يشير "بوزان" أن صراع الهويات الحضارية خصوصا بين الغرب والإسلام على الأمن المجتمعي الذي يركز على الهوية[1] **Identité** .

ثانيا: الأمننة

كما ذكرنا سابقا إضافة إلى مفهوم الأمن المجتمعي تعتبر نظرية الأمننة من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة **كوبنهاغن** وقد ظهرت في أول مرة في أعمال **" أولي و ايفر"** التي تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني والتي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي في الدراسات الأمنية بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين بالنسبة إلى " وايفر" يعتبر تحديد المشكلة الأمنية الخطوة التأسيسية الأولى لحدوث الأمننة حيث يحددها كل من الدولة أو بشكل محدد من طرف النخب وأصحاب السلطة فيجد هؤلاء أنفسهم أنه في مصلحتهم توسيع نطاق القضايا، التي يمكن أن تعتبر تهديدا وإضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات جون الأخرى وبالرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة في تعريف المشكلة الأمنية ومن ثم حدوث **الأمننة** فإن هذه **الأمننة** لا يمكن أن تحدث بدون تدخل المجتمع[2].

هذا الدور المحوري الذي يعطيه " **و ايفر** " للمجتمع نابع من اعتبارين:

01- تبنيه للأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي.

02- تبنيه لمفهوم لغوي للأمن يقوم على البناء الخطابي الفعل.

كما استدعت نهاية الحرب الباردة نقاش واسع حول التهديدات الأمنية، فقد فضل العديد من المفكرين توسيع فكرة الأمن لتشمل قضايا جديدة[3].

مفهوم **الأمننة** سحب من الأنظمة المصرفية وحول إلى العلاقات الدولية من قبل " وايفر Weaver 1995 " فنقطة البداية في مفهوم **الأمننة** هي " **نظرية الفعل الخطابي** " التي طورت من قبل **جون أوستن** 1962 الذي أظهر كيف لنا ان نقوم بأفعال بالكلمات " فمنطق الأمن" يعني " الفعل"، إذا القضية قد تتحول إلى قضية أمنية عندما يقوم الفاعل بتقديمها كتهديد وجودي للكيان المرجعي[4].

---

http://www.geocites.com/adelzeggagh/recom1.html

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 24.

[2]- jacob sohberg, The securisation of Inflection oesease, lund university, P6.

[3]- سيد أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص 02.

[4]- Marianne stone, << security according to Buzan, a comprehensive security analysis >>, Columbia, university school of international public affairs, (sprig, 2009), p8.

هذا التهديد من شأنه أن يعرض تقرير المصير وحتى بقاء الوحدة السياسية للخطر.

فالأمننة عملية تقدم فيها القضية كتهديد وجودي هذا ما يتطلب**Emergency mesures إجراءات استثنائية مستعجلة** لتشريع الأفعال خارج العملية **السياسية** الطبيعية **normal political proces** ، فتصبح القضية مؤمننة عندما تأخذ أولوية مطلقة مقارنة بالقضايا الأخرى، **فالأمننة** هي لغة العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، التي أعطت القدرة لتصميم هيكل تصوري باستخدام العناصر الأساسية في أي ممارسة أمنية مبنية في السياسة الدولية، والأخير نستنتج ان **الأمننة** خلال تشكيل الفعل الخطابي تتضمن ثلاث فواعل[1]:

01-الكيان المرجعي (referent object) يرى كمهدد بشكل وجودي ويملك الحق في البقاء.

02- الفواعل الأمنية (security actors) المكلفة بأمننة القضية والتهديد.

03-الفواعل الوظيفيون (fonctional actors) الذين يؤثرون على القرارات باسم الأمن.

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية للبعدين الإنساني والمجتمعي

لدراسة الأمن المجتمعي في الجزائر لا بد من استخدام مقاربة الأمن الإنساني الشاملة للأمن المجتمعي وعليه[2]:

أولا: مقاربة الأمن الإنساني

ان مفهوم الأمن المجتمعي مفهوما مستمدا من مفهوم الأمن الإنساني كما جاء في منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، وفق تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، الذي يشير كثير من أدبيات الأمن الإنساني إلى كونه أول من حمل الميلاد الرسمي لهذا المفهوم في السياسة العالمية، حيث اعتبر امتدادا لنموذج التنمية الإنسانية في المسائل الأمنية، نتيجة الاهتمام بالانشغالات الشعرية العادية للناس، وتركيزه على الأمن من خلال التنمية الإنسانية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، العدالة الاجتماعية والحكم الراشد.

ويمكن المساهمة البارزة للأمن الإنساني في الدراسات الأمنية بالتركيز على الأفراد بدل الدولة الموضوع مرجعي للأمن، لا يعني ذلك إلغاء الاهتمام والتركيز بأمن الدولة، كونها تلعب دورا رئيسيا وأساسيا في تأمين

[1]- سميرة سلمان، " دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012)، ص 36.

[2] - Barbara vontigerstrom:" **human security and international law prospects and problems"**, (Oxford and Portland Oregon,2007), P 07.

أفرادها، وإنما تصبح المجتمعات المحلية والأمم والهويات الأخرى موضوعا للأمن، ما دامت في النهاية نصب في خدمة الناس، بمعنى أن مفهوم الأمن الإنساني يركز على الأفراد والشعوب وبدرجة أكبر على القيم والغايات مثل: الكرامة والمساواة والتضامن والتسامح.

ومنه فمفهوم الأمن الإنساني وضع الفرد أسبق من الدولة ضمن سلم الأولويات في مواجهة التهديدات، وأكثر من ذلك فهو يغير كليا النظرة إلى الفرد طالما اعتبر الفرد جزءا من الدولة، ومكون متناهي الصغر ضمن وحدتها المتكاملة ولا يمثل سوى ضرورة واقعية لممارسة الحكم، كما لا يعتبر فاعل كامل الهوية في العلاقات الدولية.

وفي هذا الاتجاه يؤكد جراهام وبوكو انه بدلا من اهتمام الأمن بالأفراد بصفتهم مواطنين، فإن مقاربة الأمن الإنساني تنظر إليهم على أنهم أشخاص، ما يعني ان الفرد أصبح ضمن مفهوم الأمن الإنساني كلا متكاملا هوية مستقلة، وهو الفاعل الوحيد الذي يؤخذ في الحسبان، طالما أمنة هو الغاية النهائية التي تسخر كل الأدوات والفواعل الأخرى لتحقيقها[1].

ولقد طور البرنامج الإنمائي مقاربته المركزة على أمن الأفراد باعتماده على سبع مكونات مترابطة تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني، والتي تتمثل في: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، السياسي، المجتمعي.

ويرى أنصار المدرسة الليبيرالية أن نهاية الحرب الباردة تستدعي مراجعة التصورات الأمنية لأنه حدث تحول في طبيعة التهديد التي لم تعد عسكرية إنما أصبحت كما ذكرنا اقتصادية سياسية، اجتماعية، ثقافية وبيئية، كما شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحول في موضوع الأمن من الدولة إلى الفرد، بناءا على ذلك ظهر مفهوم الأمن الإنساني والذي هو[2]:

- امن اقتصادي (غياب الفقر).
- أمن غذائي (توفير الاحتياجات الغذائية).
- أمن صحي (توفير الرعاية الصحية والحماية من الأمراض) .
- أمن بيئي (حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان).

[1] - S.Tadjbakhsh, A M, chenoy : " human security concepts and implication", (USA and Canada: Routledge, 2007), P 13.

[2]- منيغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف 2، 2015-2016.

- أمن شخصي (الحماية المادية من التعذيب العنف الداخلي، الحرب الجرائم، استخدام المخذرات وحتى الانتحار).
- أمن جماعي مشترك (مجتمعي): حفظ بقاء الثقافة والحماية للجماعات الإثنية.
- أمن سياسي (التمتع بالحقوق المدنية والحرية العامة).

ومنه نستنتج أن مفهوم الأمن المجتمعي ضمن مقاربة الأمن الإنساني يشير إلى نوعية حياة الأفراد، ووجودهم كأعضاء ضمن مجموعات: الأسرة، المجتمع، جماعة إثنية أو دينية أو لغوية، والتي عادة ما تشكل مصدر أمن لأعضائها، لكنها في بعض الأحيان تكون مسببا في التهديد الذي يتعرضون له، فقد وجد أن بعض المجتمعات التقليدية المحلية لا تزال تزاول ممارسات غير عادلة في حق بعض أعضاءها كالرق، التمييز واستعباد المرأة...إلخ.

لكن يظل التهديد الأخطر لأمن المجتمعي هو ما تقوم به المجتمعات التقليدية من مهاجمة بعضها البعض في إطار سعيها للتنافس على الفرص المحدودة، خاصة في ظل وجود صعوبات اقتصادية التي تدفع في اتجاه اتخاذ هذه المنافسة طابعا خطيرا وعنيفا يؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع صدامات إثنية يصبح فيها الأفراد هم الهدف الأول والرئيسي للعنف الطائفي[1].

اذا هذه الفكرة حول الأمن المجتمعي محورها " الإنسان " تماما مثل الأمن الإنساني، طالما أن الفرد هو الكائن المرجعي الوحيد الذي ينبغي حماية أمنة، ومن هنا وجب الاهتمام بحماية حقوق الإنسان وكفالة الحريات الفردية في ضمان تحقيق الأمن المجتمعي من خلال إعطاء كل فرد في أي مجتمع كان إمكانية تحسين قدرته أو قدرتها، وتحسين نوعية حياته أو حياتها، بالإضافة إلى ذلك زيادة الاهتمام بمفهوم " المواطنة "، فوجود الجنسية والاعتراف بها لمواطني البلاد يشكل عنصرا أساسيا للأمن الإنساني، بسبب تمكينها المواطنين من التمتع بالفوائد التي تقدمها الدول المسؤولة، خاصة وأن العديد من الحكومات التي تعتبر وجود تجمعات مختلفة داخل أراضيها يشكل تهديدا لسيادتها، استقلالها وحتى استقرارها[2].

وعليه فالأمن الإنساني يهتم بالفرد، الجماعات، المجتمعات، وإن كان لا يهمل الدولة إلا أنه إذا استدعى الأمر فإنه يتم التضحية بسيادة الدولة ومصالحها من أجل الأفراد، وبناءا على ذلك فإن مقاربة الأمن الإنساني تؤسس لحق التدخل الإنساني في الشؤون الداخلية للدول والتي قد تصل لحد استخدام الوسائل العسكرية[3].

---

[1]- سميرة سلام، تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة، (الجزائر، دار الحامد للنشر والتوزيع، 20147)، ص 41.

[2]- تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات غاي ماكدوغال، "تعزيز وحماية حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية"، مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، الدورة السادسة عشر، البند 13، 16 ديسمبر 2010، ص ص 15-15.

[3]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 20.

وعلى المستوى النظري فقد تطور هذا المفهوم نتيجة الانتقادات التي وجهت للاتجاه الدولاتي والنموذج الوستفالي.

خلال فترة الستينات والسبعينات عمل "**جون غالتون**" على تطوير بحوث السلام ودعا لتطوير نظرة إيجابية للسلام. فالسلام الإيجابي يعني حفظ العنف المنظم بل يقوم أيضا على العدالة الاجتماعية والتعاون من أجل القضاء على العنف البنيوي الذي يصدر عن النبي الدولية.

وفي سنوات السبعينات دعى " **جون بورتون** " كبلورة نموذج بأخذ بعين الاعتبار توفير احتياجات الأفراد وتحقق الاستقرار والعدالة على المستوى العالمي .المقاربة الليبرالية التي طورها " **ليستربراون**" و "**ريتشارد أولمان**" في فترة السبعينات والتي ابتعد فيها مفهوم الأمن عن الافتراضات الواقعية المتمركزة حول الأمن العسكري واهتم أكثر بالتهديدات التي تواجه الشعوب .كما شار بعض البنائيين (**نيكولاس أونيف، مرتا فينيمور**) أشاروا كذلك من خلال تركيزهما على المعايير والقيم إلى أنه يجب العمل على شرعية التدخل الإنساني بشكل يتحاوز سيادة الدولة ولأن الأمن الإنساني يعيد النظر في حق الدولة في الهيمنة على الأمن فقد أشارت اللجنة الدولية للتدخل في سيادة الدول إلا أن الأمن الإنساني هو مسؤولية دولية مرتبطة بحقوق الأفراد، وهو ما أدى لزيادة التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية للدول باسم التدخل الإنساني ثم مسؤولية الحماية وسيتم دراسة مفهوم الأمن المجتمعي باعتباره بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الإنساني[1].

ثانيا :مقاربة الأمن المجتمعي

يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي أحد أبرز إسهامات مدرسة **كوبنهاغن** للدراسات الأمنية، إذ على الرغم من أن مجهودات المفكر "**باري بوزان**" تعد الأولى في إدراج البعد المجتمعي ضمن حقل الدراسات الأمنية، إلا أنها لم تكن سوى أرضية مناسبة للانطلاق في توسيع مفهوم الأمن بما يتلاءم والمنطلقات " المجتمعية" التي أسس لها بوزان في بداية الثمانينات وذلك في إطار التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شكلت مجهودات باري بوزان في كتبه نقطة تواصل معرفية بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية جعلت منه جسرا معرفيا آخر بعد ذلك الذي شكله **R.Aron** بين **الو اقعية والو اقعية الجديدة**، هذا وفي إطار السعي إلى نقل الموضوعي المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع ورفع هذا الأخير إلى مصاف "الموضوع المستقل" ترى مدرسة **كوبنهاغن** للدراسات الأمنية أنه وأمام العدد المرتفع من البشر والسلع التي تعبر الحدود أصبح من المستحيل التدقيق بشكل منتظم في كل ما يعبر الحدود، مما يعني أن المجتمعات أصبحت معرضة للاختراق و أكثر عرضة للتهديد من الدول، فهذه الأخيرة حسب **ويفر** ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف العديد من الظواهر

[1]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 26.

المتقاطعة والقضايا المتداخلة[1]: (العولمة، تدفقات الهجرة.....)، والتي يعتقدون أنه سيكون لها تأثير على نمط حياتهم المستقبلية وزعزعة قيمهم الأساسية أي أنهم أصبحوا مهددين في آمنهم المجتمعي الذي يتعلق حسب **ويفر**:

" بقدرة المجتمعات على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة الممكنة..."

وبذلك يكون الأمن المجتمعي عرضه للتهديد عندما " تدرك المجتمعات أنها مهددة في مكونات هويتها، شروط بقاءها الهوياتي"، فحفظ البقاء الهوياتي أو المجتمعي تجد مرجعه في ضمير ال " **نحن**" الذي ينتج في مقابل " **الآخر** " أو" ال " **هم** " وبذلك يكون كل ما تم بناءه على أنه تهديد وجودي لبقاء ال " نحن " سواء، عرق، دين، إثنية، أمة... يصبح مشكلة أمنية .هذا المنظور البنائي للأمن يراه منظورا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في كل محاولة علمية تسعى لفهم " النزاعات الجديدة " في عالم ما بعد الحرب الباردة، ويراه **Charles. F** " **David**"صالحا لفهم ما أسماه بالانبعاث القومي الكبير وغير المتوقع لأوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة حيث يواصل القول بأن : " النزاعات وتفكك الدولة مل يحدث كنتيجة لمعضلة الأمن الدولاتي بالمفهوم الواقعي ولكن بسبب" معضلة الأمن المجتمعي الداخلي النشأة والتي دفعت بمجموعات تحت دولاتية إلى دائرة التحليل الأمني[2].

كما يرى " **Peter Hough** " في التحليل المجتمعي للأمن صالحا هو الآخر لفهم الأهمية المتزايدة لقضية " الهجرة" في العديد من بلدان أوروبا الغربية منذ التسعينات مم القرن الماضي، إذ أن ذلك لا يفسر حسبه إلا من منطلق إدراك مواطني تلك الدول " الهجرة " ادراكا أمنيا من منظور خوفهم من أن يكونوا مستهدفين بالتهديد في قيمهم وعاداتهم، فالهجرة في تلك المجتمعات تعيد ترتيب العلاقات الإنسانية وتضفي عليها تصنيفا ما بين من يشعر بالثقة حيالهم ومن يستحيل عليك فعل ذلك معهم، فمن حيث التماثل الثقافي يقسم العالم الاجتماعي في أوروبا إلى فرنسي / غربي / أوروبي كعالم مؤتمن وموثوق الجانب وعالم آخر جزائري/ تونسي/ مصري / عربي ينظر إليه كمفسد للتماثل الثقافي والهوية الثقافية[3]، فالأمن المجتمعي يشير إلى " الوضع الأمني" الذي يكون عليه جماعة ما فيما يتعلق بشروط تطورها المجتمعي وفي حالة الهجرة تصبح الهويات وليست الدول ذات السيادة هي مهددات الأمن في سياق متصل يحاول " باري بوزان " من خلال مقال نشر له في مجلة شؤون دولية الأمريكية سنة 1991 تحت عنوان " **السياسة الو اقعية في العالم**

[1]- فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجا "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلو م السياسية، تخصص سياسة مقارنة، 2009-2010)، ص 18.

[2]- Peter Hough, **Understanding Global Security**, (London: Routledge, 2004), p89.

[3]- Jef huysmans, The Politics of insecurity fear migration and asylmin the EU, (London: Routledge, 2006), P56.

الجديد: أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين "، أن يرسم الخطوط العامة للنمط الجديد لعلاقات الأمن التي بدأت تتشكل بعد التحولات الكبرى التي طرأت في الفترة ما بين 1989-1990 والمبنية على المهددات الهوياتية للأمن، كما تحاول أن تحدد النتائج المحتملة للتغيير الذي حصل فيما كان يسمى علاقات الشرق والغرب وتأثيرها على ظروف الأمن وعلى جدول ما كان يسمى " بالعالم الثالث".

ففي إطار إقرار " **باري بوزان**" بالحاجة إلى مراجعة مفهوم الأمن في سياقه المجتمعي يعتبر " **باري بوزان**" أن التصنيفات السابقة (شرق/ غرب، والعالم الثالث) أنها تصنيفات فقدت معناها بعد انهيار الكتلة الشرقية لذا فلا بد من تصنيف جديد لفهم الوضع العالمي الجديد أمنيا والتصنيف الذي يقترحه " **بوزان**" ويبني عليه تحليله هو ذلك الذي يقسم العالم كله إلى " مركز " و " أطراف".

وهنا يولي " باري بوزان " أهمية لما يسميه " بالأمن المجتمعي" في مجال علاقة المركز بالأطراف إذ يقول: " **الأرجح أن يصبح الأمن المجتمعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة.. ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها** " ويعتبر الكاتب الهجرة وما يسميه ب: " التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة أهم قضيتين في هذا المجال "، وفي الأخير يصل " باري بوزان " إلى القول أن: " إذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل[1].

[1]- محمد عايب الجابري، القضايا في الفكر المعاصر العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – **التسامح الديمقراطية ونظام القيم – الفلسفة والمدنية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 87.

الفصل الثاني

الواقع المجتمعي في الجزائر وانعكاساته على دور النخب في بناء الأمن المجتمعي

الفصل الثاني: الواقع المجتمعي في الجزائر وانعكاساته على دور النخب وبناء الأمن المجتمعي

المبحث الأول: أنماط التحولات المجتمعية في الجزائر

المطلب الأول: البناء الاجتماعي في الجزائر

هذا العنصر الذي يعتبر من أخطر العناصر على موقع ومكانة الجزائر في علاقتها محليا ودوليا، ويعتبر بنيويا كذلك إذا ما أرادت الجزائر التغلب على مشاكلها المعقدة والمتراكمة منذ مدة طويلة، والتي أنتجت ظواهر جديدة وغريبة في نفس الوقت، وتطورت متزامنة مع انتشارها في العالم كالتطرف والإرهاب والهجرة السرية وغيرها من الظواهر الأمنية المعقدة الأخرى[1].

فالاهتمام بالبناء الاجتماعي هو من أضعف الحلقات التي يهتم بها صناع القرار وراسمي السياسة في الجزائر مهملين بذلك جانبا مهما من القوة في معناها اللين، وذلك بعدم استثمارهم في المجال البشري وبناء جملة من التفاعلات والعلاقات التي تربط مختلف الأفراد والاتجاهات نحو تشكيل هوية وطنية موحدة وخاصة تربطها مصالح عليا[1]، وهذا راجع بالأساس إلى غياب المعايير والقيم الأساسية في بناء الهوية السياسية والاجتماعية، وكذلك غياب الوعي حول أهمية هذا الجانب، فالبناء الاجتماعي مرتبط أساسا بعدة علوم كعلم النفس وعلم الاجتماع حيث نجد هذه العلوم في مجملها تعاني تهميشا واضحا أو ربما مقصودا، ما يؤثر على الوعي المجتمعي في رسم تفاعلات اجتماعية تزيد من قوة البناء الاجتماعي، غير أن التخلي على هذه المنطلقات يرجح ظهور بناء نوع آخر من البناء الاجتماعي، و هو بناء مضاد لهذا الأخير والذي يمكن التعبير عنه ب:

البناء الاجتماعي للتهديدات:

إن مختلف التهديدات التي تنشأ في الجزائر مصدرها أو اتجاهها الجانب الاجتماعي حتى وإن كان لها جانب اقتصادي أو سياسي، كون هذه التهديدات لم توجد في الواقع وإنما تم بناؤها بفعل غياب الوعي المجتمعي والتنشئة الاجتماعية ذات المعايير والقيم التي ترسخ قيمة الفرد في المجتمع،[2] وتخلق طبيعة هوياتية خاصة به، مما يجعل فكرة التنبؤ والتحكم بسلوكه مقبولة جدا، غير أن غياب هذه العناصر يؤدي إلى نتائج

---

[1]- أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد15، صيف 2007، ص124.

[2]- امحمد مالكي، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007، ص147.

عكسية في بناء تفاعلات وسلوكات مغايرة للسلوك المتوقع، وبالتالي ومع تراكم مجمل القضايا والمشاكل التي يعاني منها المجتمع في الجزائر، فإن صناع القرار لا يمكنهم رصد التحول والتطور في سلوك الأفراد وهنا تصبح إمكانية السيطرة على الواقع الاجتماعي هشة جدا، مما يزيد في تطور بناء التهديدات والتي تصبح فيما بعد ذات بعد إقليمي ودولي، ما يعني تعميم خطر هذه الظواهر والتي انطلقت أساسا كظواهر اجتماعية يمكن التعامل معها والسيطرة عليها باتجاه مصلحة المجتمع.

المطلب الثاني: التحولات السياسية

من العوامل الأساسية التي زادت من البناءات المضادة للبناء الاجتماعي هو حالة اللااستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه الجزائر ولفترات طويلة، والذي يغذي الجو المضطرب أصلا، وكذلك الصراع المستمر على السلطة والثروة في البلاد، والذي خلق تزاوج غير طبيعي بين هذين العنصرين حيث تصبح الدولة في حد ذاتها مصدر تهديد لأمن أفرادها، وهنا يؤكد Buzan على أن "**وصف قضية من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية**"، ونستنتج من هذا أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية هذا الأخير يؤدي إلى صراعات اجتماعية داخل الدولة ويضعف من بنائها الاجتماعي، وبالتالي سيطرة الصراع الاجتماعي بمختلف أبعاده على الواقع الأمني فيها، والذي يضعف أساسا السير نحو التقدم والتطور[1].

المطلب الثالث: التحولات القيمية والثقافية

إن الملاحظ للواقع الاجتماعي في الجزائر يدرك دون جهد كبير فارق التحولات القيمية التي طرأت على تفكير وعادات وقيم المجتمع الجزائري، فقبل أكثر من 20 عشرين سنة من اليوم كان المجتمع الجزائري في جله يحافظ على جزائريته واضحة المعالم، سواء بالنسبة لنمط العيش أو الاستهلاك أو التفكير أو حتى العلاقات اليومية مثل الأكل واللباس، غير أنه في الوقت الحاضر لا يمكنك تحديد هذه الأنماط داخل نفس المجتمع الجزائري الذي تحول إلى شبه مسخ مجتمعي غير معرف بشكل واضح، ويمكن إرجاع بعض أسباب هذا التحول إلى[2]:

- الانفتاح غير العقلاني على الثقافات الغربية والشرقية بكل إيجابياتها وسلبياتها دون رقابة أو تمحيص.
- تراجع دور الأسرة والمدرسة في تأسيس نمط مجتمعي يحافظ على هوية الدولة والمواطنين.

---

[1]- Barry Buzan, People, States and Fear, London, Harvester Wheat Sheaf, 1983.P116.

[2]- توفيق بوقاعدة، النخب الجزائرية - **تنصل من دور محوري وارتماء في حضن السلطة**، على الرابط: https://bit.ly/3taDFDo (آخر اطلاع: 2024/04/16).

- انسلاخ الإعلام من أداء دوره البنيوي في المجتمع، حيث أصبح هو نفسه مجالا للاختلالات المجتمعية.
- ابتعاد السلطة عن الاهتمام بالجانب القيمي للأفراد، مما أنشأ افرادا وليس مواطنين، لا يظهر انتماؤهم الوطني إلا في مناسبات خاصة.
- إهمال التنشئة المجتمعية في كل الأطوار التعليمية، وحتى المتخصصة في هذا المجال أصبحت في أغلبها مصدر تهديد للقيم المجتمعية الجزائرية بشكل عام، لما تحمله من أفكارا لا تمت بصلة للبناء القيمي للفرد الجزائري.

المطلب الرابع: التحولات التكنولوجية

من المتعارف عليه أنه إذا لم تصنع أنت السلاح، ستصبح أنت الهدف الذي صنع من أجله، إن هذه الفكرة لا تنطبق فقط على الجزائر ولكن على كل الدول المستوردة للتكنولوجيا بكل تجلياتها، الأمر الذي جعل مجتمعات هذه الدول منكشفة بشكل واسع على الشركات الأم، ولعل أخطر هذه الانكشافات ما تعلق بجانب الاتصال والتواصل الاجتماعي، والذي يمثل مصدرا أساسيا في التحولات المجتمعية التي أصابت المجتمع الجزائري، وذلك راجع إلى[1]:

- التطورات المتلاحقة والسريعة للتكنولوجيا جعلت الفرد الجزائري يرتبط بثقافة استهلاكية جديدة قد تكون مخصصة لمجتمعات أكثر تطورا، مما يصدر عنه صدمة مجتمعية وفوارق إدراكية في فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدولة والمجتمع.
- ارتباط الفرد الجزائري وخصوصا عنصر الشباب بالتكنولوجيات الحديثة، قد يصدر نوع من السخط المستمر على البلد الذي ينتمي إليه، مما يضعف الارتباط بالهوية الوطنية ويبعده عن المواطنة الحقيقية.
- الفجوة الرقمية الكبيرة التي أصبحت ملاحظة بين الأفراد المهتمين وبعض مؤسسات الدولة حيث أصبح تحكم هؤلاء الأفراد في التكنولوجيات الحديثة مثل: مجال القرصنة والعملات الإلكترونية والتطبيقات المشبوه، مصدر تهديد أمني وانكشاف مزمن للسلطات في مواجهة نوع جديد من التهديدات الأمنية المبنية على أساس "اجتماعي-رقمي".

[1]- توفيق بوقاعدة، مرجع سابق.

المبحث الثاني: المشهد النخبوي في الجزائر

المطلب الأول: مميزات النخبة في الجزائر

من المتعارف عليه منطقيا أن النخبة بكل تجلياتها "السياسية، الثقافية، الفكرية، الاقتصادية"، في أي مجتمع تعمل على إبراز تطلعات وطموحات ومشاكل المجتمع الذي تنتمي إليه، وتتميز هذه النخبة عن النخبة السياسية سوءا في السلطة أو المعارضة، بأنها تنتج المعرفة وتتحلى بالروح النقدية واستقلالية التفكير، وممارسة الدور الرقابي على أعمال السلطة وتوجهاتها ومدى التزامها بالمشاريع والمبادئ، التي تحقق طموحات الشعب وحقه في العيش بكرامة[1].

على هذا الأساس يطرح السؤال: من المقصود بالنخبة في الجزائر؟

من المسلم به بشكل كبير في الجزائر إسقاط مفهوم النخبة على حاملي الشهادات العليا، وهذا الأمر ينطوي على مغالطة كبيرة، فالشهادة الجامعية لا تعبر بشكل دقيق عن القيمة العلمية الحقيقية لصاحبها ولا يمكنها أن تجعل منه مثقفاً بالمفهوم الصحيح للكلمة، وإذا ما قمتنا بعمل مقارنة بين مفهوم المثقف وما هو موجود في الجزائر يمكن أن نكتشف جزءا من المعادلة الغامضة حيث يعرف بأن : "المثقف الحقيقي هو الذي يشارك من خلال تفكيره وتصوراته ومساهماته في المظاهر المتنوعة للحياة الاجتماعية، وهو الذي يستطيع أن يشخص علة المجتمع ويبادر إلى تقديم الحلول"[2].

وعليه، نجد مجموعة من المميزات والسمات تميز النخب في الجزائر، يمكن تحديد بعضها في:

- وجود فجوة كبيرة بين النخبة والموطنين الآخرين تتسم بالتوجس بسبب ما تراه الجماهير من كون النخب مستفيدة من الشعب لتحقيق مصالحها الضيقة.
- عملية احتواء النخب من قبل السلطة لمنعها من التحول الى قوة معارضة بما يسمى بتدجين النخب.
- فشل النخبة في تطوير آليات صحيحة وفعالة لتطوير وعي القواعد الشعبية بما يتلاءم مع ضروريات التغيير المجتمعي.
- فشل النخبة في ممارسة الديمقراطية في الحزب او في مراكز السلطة بما في ذلك تغييب امكانية العمل على الدستور بما يسمح لممارسة الديمقراطية وهي الآلية التي يتبعها الكثير من النخب

[1]- توفيق بوقاعدة، مرجع سابق.
[2]- المرجع نفسه.

لتفادي المساءلة وتحمل المسؤولية، وبالتالي يصبح دورها هامشي لا يجد تأثيرا في السلطة أو في المجتمع.

- وجود نوع من النخب في الجزائر ترى في الأفراد الأقل منها تحصيلا علميا بأنهم مواطنين درجة ثانية أو ثالثة وتغلب عليهم النظرة الدونية لمن هم دون مستواهم هذا بغض النظر عن المفهوم الحقيقي للثقافة والتعلم، والمثال على ذلك اعتماد بعض النخب على اختلاف مواقعهم (برلمانيين، محامين، أطباء، مسؤولين) على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة.
- انطواء النخب على نفسها جعلها بعيدة كل البعد عن واقع المواطنين الحقيقي وابتعادها عن المعاناة الحقيقية لهم، وفي بعض الأحيان يرون أنهم جزء من التخلف الذي تعيشه البلاد في العديد من المجالات، ما يخالف دور النخب المرتبط بتطوير الفكر المجتمعي حتى يمس فئات مختلفة تؤثر بدورها في فئات أخرى بشكل إيجابي حتى يتحقق التغيير المنشود.

المطلب الثاني: معضلة النخبة بين التأثير والتأثر

عند التطرق إلى هذه النقطة من العلاقات التي تشكلها النخب في الجزائر نصطدم بمفارقة غريبة وخطيرة في نفس الوقت، حيث يتعارض المنطق مع ما هو موجود في الواقع الاجتماعي في الجزائر، فمنطقيا، لا بد أن تؤسس النخبة لواقع اجتماعي متطور بشكل تدرجي حتى وإن ظهرت نتائجه بعد فترة طويلة، لكن ما هو ملاحظ بشكل كبير في الجزائر هو العملية العكسية الحادثة، والتي يمكن تفسيره عبر النقاط التالية[1]:

إن مصطلح "النخبة" لا يعني بالضرورة أفضلية فئة على فئة ؛ فما هي إلا مجموعة من الأشخاص أقرتهم ظروف سياسية واجتماعية وافقت أغراضا شخصية لديهم، فهم الأشخاص المناسبون لتبعية النظام الحاكم في دولة ما، وذلك النظام نفسه قد يكون ضعيفا أو فاشلا، يحتاج إلى تشكيل النخبة التي تساعده في البقاء، ولذلك فهو يختارها على نمطه السياسي الخاص، فهي النخبة المختارة من جانب النظام الذي يستخدمها في تنفيذ أعمال تخدم خاصة، وفي الغالب يكون ذلك النظام على دراية بعدم أحقية تلك النخبة في الصدارة، ويعلم جيدا دوافعه في الاستعانة بها، وقد يلجأ أيضا إلى تغيرها أو التضحية بها حسب ما تقتضي الحال السياسية في الداخل والخارج.

من المنطقي أن تمثل النخبة ارتكازا علميا وثقافيا للمجتمع الذي تنشط فيه، حيث تكون مسيطرة أو على الأقل جزءا من مصادر بناء المفاهيم والقيم فيه، لكن ما هو ملاحظ وبشدة في الجزائر أن النخب إما أن

[1]- حسن الحضري، النخب الجديدة وأثرها في التدهور المجتمعي، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/النُّخَب-الجديدة-وأثرها-في-التدهور-ال/ ، (آخر اطلاع: 2024/04/25).

تكون تابعة للمجتمع في هذا المجال فلا تؤثر في خلق المفاهيم وتعديل السلوكات السلبية، وإما أن تبتعد عن هذه المفاهيم والسلوكات والقيم بشكل يجعل دورها محل شك من دون تفسير.

اعتماد النخبة على المجال الرقمي في الوصول إلى المعلومة ونشرها دون تمحيص وتدقيق، يخالف دور النخب الحقيقي في الوصول إلى تفكيك المعلومات بكل صورها وإيصالها إلى الجمهور بشكل مبسط، حيث تعتمد النخبة أو جزء منها على المواقع الالكترونية أو وسائط التواصل الاجتماعي والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال التعرف على هوية صاحب الخبر أو المعلومة أو الإشهار أو الفكرة، لا من حيث المستوى التعليمي أو من حيث التوجه السياسي والديني والثقافي أو من حيث الأهداف، كل هذا يجعل من النخبة مصدر تهديد للمجتمع خصوصا إذا كان لها تأثير مباشر على شرائح مختلفة فيه.

من الملاحظ كذلك عن جزء كبير من النخب السياسية في الجزائر ارتباطها الوثيق بتحليلات سياسية غير منطقية وغير واقعية للظواهر والأحداث السياسية والجيوسياسية التي تدور في الإقليم الجزائري، وذلك راجع إلى:

- الاعتماد شبه الكلي على وسائل إعلام غربية وبالخصوص فرنسية في الوصول إلى المعلومة.
- متابعة أشخاص لديهم أي ثقافة أو مستوى يمكنهم من إبداء الرأي أو التحليل السياسي والتأثر بآرائهم، وكل ذلك راجع إلى سيرهم في فلك ونمط تفكير هذه النخب الأمر الذي يطرح السؤال حول المفهوم الحقيقي لهذه النخبة.
- الابتعاد عن الخوض في المشاكل الحقيقية البنوية التي يعيشها المجتمع الجزائري وعكس ذلك يتم التطرق إلى مواضيع لا تهم الجمهور أو الاقل ليست من أولوياته في الفترة الراهنة، مما يفتح الباب أمام فكرة الولاءات الضيقة في إبداء الرأي والمعارضة والتأييد في الحياة السياسية[1].

- النخبة إن لم تعتبر نفسها جزءا من المجتمع لا يمكن أن تصبح عنصرا بنيويا في بنائه بشكل صحيح، والعكس، قد تصبح مصدر تهديد للبناء الاجتماعي بشكل عام، وهو الأمر الحاصل في الجزائر حيث تركز النخبة بمختلف تمظهراتها على الظهور بشكل يجعلها مميزة عن المجتمع لكن دون تحقيق معنى النخبة الحقيقي الذي يهدف إلى ترقية المجتمع والنهوض به.

[1] حسن الحضري، مرجع سابق.

المبحث الثالث: تحديات و آفاق تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر

لاحظنا آنفا أن الأمن المجتمعي هو مرادف للبقاء الهوياتي أي ما يعرف بأمن المجتمع او امن الهوية وهناك مجموعة من التحديات تحول دون تحقيق أمن الهوية في المجتمع الجزائري سوف يتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث في ثلاث مطالب أساسية وجوهرية تتناول معوقات الأمن المجتمعي في الجزائر:

المطلب الأول: تهديدات الأمن المجتمعي في الجزائر

هناك مجموعة من التهديدات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر ومنها[1]:

أولا: تداعيات الهجرة على الأمن المجتمعي في الجزائر

نلاحظ أن الهجرة بدأت تشكل رهانا وهاجس امني منذ نهاية الثمانينات، إذ أصبح ينظر إليها كتهديد للهوية الوطنية ومرورا بأحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، وما تبعها من عمليات ارهابية، مما أدى إلى طرح القضية أي الهجرة الغير شرعية والمهاجرين من جديد بحجة ان خطر الإرهاب والجريمة المنظمة ينمو ويتعاظم في أحضان الهجرة غير شرعية، وذلك من خطر الارهاب والجريمة المنظمة ينمو ويتعاظم في أحضان الهجرة غير الشرعية، وذلك من قبل صناع القرار، واعتبار الهجرة غير الشرعية منبع للتهديدات الأمنية الجديدة فهي تجمع بين المهاجر والمتشرد، الجريمة المنظمة والإرهاب، وبهذا تكون الهجرة غير الشرعية جامعة لمختلف المخاطر المتعددة الأبعاد لعالم ما بعد الحرب الباردة في مصدر واحد ولذا اطلق على تهديد الهجرة غير الشرعية مصطلح **Catch Hourd** بمعنى العدو الداخلي، حيث كانت ظاهرة الهجرة في السابق ظاهرة اجتماعية، وكمثال على ذلك مشكلة الهجرة في أوروبا حيث في السابق كنا ننظر للمهاجرين كمواطنين أو عمال مقيمين، وبالتالي كانوا يعتبرون نسيج طبيعي في المجتمع، لكن مع تزايد المشاكل المرتبطة بهذه الفئة مثل: عدم اندماجهم الكامل في المجتمعات المستقبلية وتدني مستويات المعيشة، لهم، وتركزها في ضواحي أو هوامش المدن وتزايد معدلات الجريمة ثم ارتباطها بالإرهاب، كل هذا جعلها تتحول إلى تهديد الهوية الثقافية باعتبارها جوهر الصراع والتحول في مفهوم الهجرة واستقرار المجتمعات.

وبهذا الشكل أصبح متغير الهوية أهم الانشغالات الكبرى بمدلوله الحديث والموسع لحكم الهواجس التي أصبحت تنتاب الدولة المضيفة جراء التدفقات الجرة بشقها وخاصة الغير القانونية، فهي تعتبر مؤشرا لانتشار باقي التهديدات، فحسب " **مدرسة كوبنهاغن**" فالهجرة تشكل تهديدا لأمن الدولة انطلاقا من فرضية ان الدولة تتكون من مواطنين أصليين يتمتعون بانسجام الهوية ووحدة ثقافية في هذه الحالة فإن المهاجر أي كان شرعي أم غير شرعي يصطدم بثقافة المواطن الاصلي في الدولة التي هاجر اليها، لهذا تعمل

[1]- سميرة سليمان، مرجع سابق، ص 78.

على ربط الهجرة بالأمن وذلك على اعتبار أن الهجرة لا تعني فقط هجرة الأفراد، إنما يرافقها معتقدات الشخص وما يحمله من أفكار وقيم وايديولوجيا، وعليه تعتبر أمننة الهجرة غير الشرعية قضية خطيرة ومعقدة فهي بذلك تؤدي إلى تنامي كراهية الأجانب وتنامي العنصرية مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي، ونلاحظ ان من مهددات الأمن المجتمعي لأية دولة هي الهجرة، وهذا ما نلمسه من خلال دراستنا لتداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن المجتمعي في الجزائر ونقصد بالهجرة ليس بهدف اللجوء، وإنما الهجرة التي يترتب عنها حقوق و واجبات أي ما يعرف بالمواطنة، أي تتميز المهاجر بحق المواطنة في بلد المقتصد مما يؤدي إلى تغير في تركيبة المجتمع الثقافية ومعتقداته وأفكاره ونجد ان هناك تداعيات للهجرة على أمن واستقرار الجزائر منها تداعيات سياسية وأخرى أمنية و أخرى اجتماعية، وخاصة المهاجرين الأفارقة نحو الجزائر[1].

أ_ التداعيات السياسية: حيث أن ارتفاع اعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل متزايد خاصة الفئة الشبابية منهم، متجاوزين البحر الأبيض المتوسط، وبعيدا عن الهجرة غير الشرعية من الجزائر، فالجزائر تستضيف أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين القادمين برا من دول الساحل الإفريقي، فهذه الأعداد تشكل خطرا سياسيا من حيث قابليتهم على خلق تكتلات ضغط ومسامه للنظام السياسي القائم في دولة المقتصد وإمكانية استغلالهم كأقليات للتأثير على مراكز السلطة وإحداث فتن، فالأحزاب اليمينية المتطرفة تتخذ من الخطر الديمغرافي والأمني للمهاجرين غير الشرعيين ذريعة وحجة لها لكسب التأييد الشعبي، محاولة بذلك الوصول إلى السلطة[2].

ب_ التداعيات الأمنية: تزايدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين بعد الحراك الذي شهدته بعض البلدان الإفريقية لعام 2011، هروبا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم الأصلية رغبة منهم لتحقيق أمنهم، من أدى بذلك إلى حدوث مفارقة في الأمن، حيث كان هؤلاء المهاجرين يسعون جاهدين لتحقيق امنهم و الوصول إلى حياة أفضل، إلا أنهم اصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم، وذلك نتيجة المشاكل الناجمة عنها، وهذا راجع لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات الشخصية، بحيث في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي لها، بالتالي تفشي المشاكل داخل الدولة المستقبلة وقد ارتبطت الهجرة غير الشرعية بظواهر أمنية خطيرة مثل: الجريمة المنظمة، الإرهاب، تجارة المخدرات، تهريب الأشخاص، مما أدى إلى أمننة الظاهرة .كذلك الهجرة غير الشرعية أصبحت تهديدا يهدد

[1]- سميرة بوطالبي، " الجزائر محصلة استقرار آلاف المهاجرين بعدما كانت نقطة عبور إلى أوروبا"، موجود على الرابط الإلكتروني: www.djazaires.comalfadjer/1D5114: تم التصفح يوم 2024/04/19.

[2]- سهام يحياوي، أمننة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورومتوسطية، دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014.

أمن الجزائر في أقاليمها الجنوبية، والتي تزايدت في السنوات الأخيرة بشكل جد مقلق، حيث ارتفع حجم تدفق المهاجرين، غير الشرعيين من مختلف الجنسيات الإفريقية خاصة القادمة من دولتي مالي والنيجر، وهذا بسبب وجود شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة نحو الجزائر، ويتعلق بالتأثير بالأبعاد والأمنية للهجرة الإفريقية سواء على الدولة، المجتمع أو الفرد الجزائري، من حيث التدخل في الشؤون الداخلية للدولة أو الإخلال بالأمن والاستقرار والقيام بأعمال إجرامية من شأنها المساس بالأمن الجزائري.

فنظرا للتشابه الموجود بين التركيبة البشرية من حيث لون البشرة، اللغة بين ولايات الجنوب الجزائري والأقليات من دولة مالي والنيجر التي ما فتئت إلى أن تتحول تدريجيا إلى ما يسميه البعض بالمقاطعات الجمهورية أو الجمهوريات، لأن سكانها من المهاجرين يفرضون فيها قانونهم الخاص ما يعني ذلك التأثير من أجل بناء دولة تارقية مستقلة وبالتالي انفصال ولايات الجنوب عن الجزائر[1].

ج_ التداعيات الاجتماعية:

إن التنوع الثقافي الناتج عن الهجرة بصفة عامة يشكل تحديا يشير للتماسك المجتمعي داخل دول المقصد وهذا ما يمس الأمن المجتمعي نتيجة الصراع بين المهاجرين والمواطنين الأصليين، وهو ما تحدثت عنه مدرسة **كوبنهاغن** بقولها: " **إن الطريقة التي تؤثر بها الهجرة الدولية على الهوية يكون في امرين: الأول هو إمكانية تغيير تعريف ذاتنا " نحن " داخل المجتمع، والثاني هو التغيير المادي لتركيبة المجتمع، بحيث ان اصول المهاجرين من ثقافات ومعتقدات متعددة يشكل عامل اللاأمن بالنسبة للسكان الاصليين خوفا من تغيير هويتهم**"، حيث نلاحظ أن هناك انعكاسات اجتماعية خطيرة لهذه الأعمال غير المشروعة على الجزائر من ضمنها التأثير على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري، بسبب المهاجرين غير الشرعيين مثلا يقومون بنشر بعض الممارسات اللاأخلاقية بشكل واسع من تجارة وتهريب المخدرات ومن ثم ترويجها للمجتمع الجزائري، بالإضافة إلى نقل الأمراض الخطيرة مثل السيدا، حيث أن ولاية تمنراست أصبحت تحتل الصدارة في نسبة الإصابة، نتيجة توافد الكثير عليها من قبل الأفارقة، كما تؤثر أيضا على التوازن الديمغرافي خاصة في ولايات الجنوب، من حيث تعدد الجنسيات خاصة في تمنراست، إليزي، مغنية، والتي نتج عنه وجود أحياء عشوائية وبيوت قصديرية بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التسول باعتبارها ظاهرة دخيلة على المجتمع الجزائري[2].

---

[1]- منير مباركية " نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة، **المجلة الجزائرية للدراسات العامة**، جامعة عنابة، العدد 01، سبتمبر 2001، ص 43.

[2]- محند برقوق، " مقاربة استيمو – معرفية"، موجود على الرابط الإلكتروني: http://Berkouk-Mhand.com تم التصفح يوم 2004/04/25.

وكذلك من أهم تداعيات الهجرة الغير شرعية على الأمن المجتمعي في الجزائري: انتشار ما يعرف بالجريمة المنظمة والإرهاب ويتجلى في العناصر الموالية بخصوص الجريمة المنظمة والإرهاب الناتج عن تدفقات الهجرة الغير شرعية، مما يؤدي بالضرورة بالتأثير على المواطنة في الجزائر.

ثانيا: انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الإتجار بالمخدرات، البشر و السلاح... إلخ) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمئونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي، ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية جوان 2010 بين زاويتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري[1].

وتشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات تهديدا جديدا يهدد أمن واستقرار المجتمع الجزائري، حيث يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن سواء (الدولة، المجتمع، والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب وضع استراتيجيات أمنية شاملة سواء عسكرية و أخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية للتصدي له، ولقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (مليح غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون).

وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في أفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها، وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين، وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين، المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها على الأمن المجتمعي للجزائر، حيث أن

[1]- يوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي" موجود على الرابط الإلكتروني: http://Studies-aljazeera.net تم التصفح يوم 2024/04/25.

خطر المخدرات لا يمس فقط الجزائر كدولة من دول العالم الثالث فقط، بل يشمل حتى الدول الغنية، ففي الدول الغربية استهلاكها يزيد من اللاأمن في المدن وتقل ميزانية الصحة، كما تساهم المخدرات في الانحطاط الأخلاقي والضعف العام للبنى الاجتماعية، وتزيد من الانقسامات داخل المجتمع، مهددة بذلك التجانس المجتمعي للدولة[1].

وتشهد الجزائر مؤخرا معضلة أمنية حقيقية على حدودها مع المغرب بسبب شبكات التهريب للمخدرات، حيث حجزت وحدات حرس الحدود 146 طنا من المخدرات المغربية كانت مهربة إلى الجزائر خلال سنة 2014، بالإضافة إلى شبكات أخرى تنشط في تهريب الوقود والمواد الغذائية التي تدعم الحكومة الجزائرية أسعارها، ليتم بيعها في الأسواق المغربية، وهو ما دفع السلطات لإطلاق مشروع "نظام المراقبة الإلكترونية"، بهدف تأمين الحدود البرية مع المغرب، ومن جهة أخرى نجد الخطر الإرهابي الذي أضحى هاجسا أمنيا وخطرا كبيرا لا سيما بعد حادثة " **تيقنتورين**" (2013) التي أخذت أبعادا دولية، وفي قراءة لهذه الحادثة أي العملية الارهابية بالجزائر، يمكن القول انها عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الإرهابية بالجزائر بحيث قامت مجموعة ارهابية مدججة بالسلاح يوم 16 جانفي 2013، بمهاجمة حافلة كانت تنقل حوالي 19 عاملا أجنبيا من مجمع إنتاج الغاز **بتيقنتورين** مرفوقين بعناصر من الدرك الوطني كانت متجهة نحو مطار عين اميناس وهي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم مجمع إنتاج الغاز " **تيقنتورين**" الذي تم تشغيله سنة 2006 والذي يعالج الغاز الطبيعي والغاز المكثف انتاجية تقدر ب **9 مليار متر مكعب** في العالم موجهة للتصدير لا سيما نحو السوق الأوروبية، يستخرج من حقول **تيقنتورين وحاسي فريدة و عين ابشو وعين تارديرت**[2].

ولقد أضحت الجريمة المنظمة الى جانب الارهاب من خلال ما سبق خطر يهدد جميع دول العالم وليست الجزائر فقط، كونها تعمل على انتهاك أحكام القانون الدولي، والقوانين الوطنية، واضعاف قدرة وقوة مؤسسات الدول، وتدمير سياستها الاجتماعية والاقتصادية وتهدد استقلال السلطة السياسية، فهذه المنظمات تعمل على اكتساب ثروات طائلة تجعل منها قوة سياسية واقتصادية تمكنها من نشر الفساد في الداخل وحتى خارج نطاق الدولة، كما تسبب الجرائم المنظمة إنسانية ومؤسساتية خطيرة تهدد الأمن المجتمعي والانساني تهديدا رئيسيا بنشر العنف والبطالة واستغلال الشباب والنساء والأطفال وزرع الفساد

[1]- يوحنية قوي، مرجع سابق.
[2]- عثمان لحياني، "الجزائر تدرس المراقبة الإلكترونية لحدودها مع المغرب"، موجود على الرابط الإلكتروني: http://www.alarabiya.net تم التصفح يوم 2024/04/26.

في أوساط الفئات الضعيفة والمحرومة .إن الجريمة المنظمة والخوف من وقوعها، عامل مؤثر في حياة المواطن خاصة مع تزايد هذا النوع من الجرائم في الآونة الاخيرة وأصبحت تتعلق بعصابات الشوارع، التي تصاحبها انتشار الأسلحة الحقيقة، الاغتصاب، السرقة، العنف، وقد وجد الإجرام المنظم ارضا خصبة له في ظل التطورات الاقتصادية والتقنية، واستغلال الضعف والقصور القانوني على المستوى الداخلي في معالجة هذه الظواهر والتصدي لها .زيادة على ذلك ضعف وعدم قدرة السياسات الوقائية في مواجهة ومعالجة مشكل المواطنين خاصة في الجرائم جرائم اختطاف الأطفال المنتشرة بحدة في المجتمع الجزائري وهي ظاهرة دخيلة على المجتمع سببت شرخا كبيرا في النسق المجتمعي في كافة التراب الوطني، وخاصة ضعف عدم القدرة على توفير الوقاية والحماية خاصة في المناطق التي يسودها الفقر والحرمان.

بالإضافة الى سيطرة العصابات على القطاع الاقتصادي وهذا راجع للأموال الطائلة التي تملكها، أو من خلال السيطرة على المسؤولين في القطاع الاقتصادي عن طريق الرشوة والابتزاز مما يؤدي إلى خسائر فادحة في الاقتصاد الوطني، فانتشار هذه الأخيرة راجع لاستغلال عملاءها لمواطن الضعف الأمني والقضائي، والتنظيم القانوني على مستوى الدولة، مما يؤدي احتمالات الاضطراب وعدم الاستقرار[1].

ثالثا: المواطنة و أثرها على الأمن المجتمعي (الهوياتي) في الجزائر

تعد المواطنة من أهم مقومات الأمن المجتمعي كما ذكرنا في الإطار النظري للدراسة والتي تعني الانتماء إلى الوطن، وهذا الانتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الكاملة للأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الانتماء السياسي، ويحترم كل مواطن المواطن الآخر كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع الاختلاف بينهم، حيث نلاحظ أن الجزائر انطلاقا من الخصائص العامة للمجتمع الجزائري، والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم[2]، وبعد فحص للخطاب السياسي الرسمي، وبعض الأدبيات العلمية والأعمال الفكرية الجزائرية في مجال المواطنة نجد أن مفهوم المواطنة في الجزائر متأثرة بصورة كبيرة بنظيرتها الفرنسية لأسباب تاريخية وحضارية وسياسية، خاصة فيما يتعلق بالمقاربة الرسمية القائمة على الجنسية (التركيز على رابطة الدم) والتركيز على الواجبات مع الاعتراف بالحقوق، والبعد التاريخي النضالي (الشرعية الثورية) وتعتبر الجزائر دولة عربية رائدة فيما يتعلق بالتأسيس الدستوري والقانوني للمواطنة، أما واقعيا فمن الأمور المؤسفة أن الهوة بين النص الدستوري والقانوني من جهة، والممارسة الواقعية من جهة ثانية، وهي هوة كبيرة جدا، حيث عند

[1]- سميرة سلام، مرجع سابق، ص 108.

[2]- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مرجع سابق، ص 09.

اختبارنا لواقع المواطنة في الجزائر نلمس مواطن قوة، ومواطن ضعف أيضا، ومن ذلك نستنتج أن المواطنة في الجزائر تعرف العديد من القضايا والإشكاليات، حيث هناك مجموعة من القضايا الأكثر الحاحا وتأثيرا على تكريس وتجسيد قيم المواطنة ومبادئها في الجزائر مثل: تركة الاستعمار والثورة التحريرية والاقتصاد الريعي، والهجرة، الإرهاب والمصالحة والخدمة العسكرية والفساد ...الخ، والوقوف عند أهم التحديات التي تواجه المواطنة في الجزائر، ونذكر منها التحديات الجهوية والمناطقية التي تميز بين ابناء الوطن الواحد على أساس جغرافي، وروح اللامسؤولية التي تطبع الأجيال الصاعدة عند الشباب وتفاقم اختلال معادلة الحق والواجب لمصلحة الحقوق الفردية، وبداية بروز الطائفية كنتيجة لحركات التبشير والتشييع التي تفرقها مناطق البلاد، وتدهور " المؤسساتية" واهتزاز هيبة مؤسسات الدولة الذي بات ينسب في تغول بعض المؤسسات (السلطة التنفيذية و الجيش في فترات محددة)، وتداخل الصلاحيات في ما بينها، وخروجها عن الاطر القانونية والتنظيمية، وسخرية المواطن منها وتمرده عليها في أحيان كثيرة، بالإضافة إلى تحدي الفساد بمختلف أشكاله وتداعياته على المعاملة العادلة والمتساوية للمواطنين واحترام حقوقهم، وايضا آفة المخذرات وتأثيرها في مواطنة الشباب الذين يمثلون فئة الأغلبية في مواطني الجزائر، ومن أهم تحديات المواطنة في الجزائر كما ذكرت سلفا العنف والإرهاب مؤشر ونتيجة إلى تدهور وضع المواطنة في المجتمع الجزائري، خاصة في بعدها المتعلق بالتعايش والتسامح، وحل الخلافات بين أبناء الوطن الواحد والتي تعتبر من أهم مقومات الأمن المجتمعي، كانت له آثار وخيمة عل المواطنة سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي أيضا، مما أدى إلى حدوث شرخ كبير بين أبناء الوطن الواحد مما يؤثر على الانتماء والولاء[1].

رابعا: النظام السياسي والهوية

يمثل النظام السياسي للفرد فضاءا للتعبير الحر واختيار البدائل المطروحة من خلال برامج الأحزاب السياسية التي تعبر عن مشاريع مجتمعية، مما يضمن مصالح وتطلعات الأفراد بما في ذلك القضايا المرتبطة بهوية الأمة، [2]الأمر الذي سيسمح من توجيه هذه القضايا نحو تحقيق تطلعات ومصالح الأغلبية، وتعزيز قدرات الفاعلين الاجتماعيين نحو تحقيق التوافق والقدرة على التأثير على صناعة القرارات المصيرية في حين يؤدي غياب المشاركة الفعلية في المجال السياسي _ التي تعتبر من أهم مؤشرات الحداثة السياسية_ إلى الشعور بالتهميش واللامبالاة والاغتراب النفسي والاجتماعي وفي هذا المجال حدد " **لوسيان باي**" خمس مؤشرات للتخلف السياسي من أهمها أزمة الهوية، التي تؤدي الى تغيب فكرة الترابط الوثيق بين

[1]- منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 25.
[2]- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص 23.

افراد المجتمع وإثارة الفرقة، بين صفوفهم، كما تشير هذه الأزمة الى غياب فكرة المواطنة، بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد والشعور بالظلم والاستبداد ولذلك فإن التخلف والاستبداد من أهم عوامل التخلف والتطرف والتشرذم الثقافي، حيث أشار مجموعة من مطالبي الحركات الإصلاحية والفكر النهضوي أمثال: الطهطاوي، الأفغاني وغيرهم إذ يرون أن الاستبداد السياسي هو السبب الجوهري في تخلف الأمة وتشرذمها، ويتجلى ذلك في موقف النظام السياسي في الجزائر من القضية الأمازيغية والمطلب الأمازيغي الذي هو جزء من هوية المجتمع الجزائري - .الجميع متفق أن الشعب الجزائري أمازيغي الأصل - كان الشعب قبل الاستعمار الفرنسي وأثناءه وبعده ثنائي اللغة (أمازيغية وعربية) وموحد الدين (الاسلام).

- عملت الإدارة الاستعمارية على تفكيك الهوية الجزائرية بمحاربة الأمازيغية باسم العروبة، ثم محاربة العروبة باسم البربرية.
- في بداية القرن العشرين ظهرت القومية العربية كبديل لفشل الخلافة الإسلامية، ولقي المشروع تجاوبا لدى النخبة الوطنية المعربة، وتجسد خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 وتعديل النصوص الأساسية لحزب الشعب الجزائري الذي حدد هوية الجزائر بأنها أمة عربية إسلامية، وهو الطرح الذي رفضه جزء من مناضلي نفس الحزب.
- كانت الأزمة البربرية سنة 1949، أزمة سياسية في الحركة الوطنية ولم تكن أزمة هوية، بمعنى أن الاستعمار فكك هوية الشعب الجزائري وحارب كل أبعادها الثلاثة.
- بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام تحاشى الخوض في مسألة الهوية، واكتفى بذكر الانتماء الإسلامي الموحد للجميع.
- بعد الاستقلال ظهر تنافس بين النخب المفرنسة والمعربة من تولي المناصب في مؤسسات الحزب والدولة[1].
- استنجدت السلطة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بالعروبيين في مخطط للمعارضين السياسيين، فزرعت الفتنة بين النخبتين، وكرد فعل للديكتاتورية وسياسة التعريب بالقوة لاسيما في المناطق الناطقة بالأمازيغية، ظهرت في فترة الستينيات والسبعينيات حركات سرية تناضل من أجل الثقافة الأمازيغية من أدباء ومفكرين وسياسيين وطلبة وفنانين، وكثيرا منهم تعرضوا للاعتقال والسجن والنفي.

[1]- إسماعيل زروقي، **الدول في الفكر العربي الحديث**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999)، ص 301.

- تعتبر أحداث الربيع الأمازيغي سنة 1980 المنعرج الحاسم في النضال من أجل الهوية الأمازيغية، بالخروج العلني مم السرية بمطالب سياسية أهمها الديمقراطية وحرية التعبير والاعتراف بالثقافة واللغة الأمازيغية وتأسيس حركة الثقافة البربرية.
- إلى جانب البربريين ظهرت حركات إسلامية تطالب برد الاعتبار للشخصية الجزائرية الإسلامية، وتكريس البعد الإسلامي للجزائريين في الحياة السياسية والثقافية وهذه الحركات عرفت عدة اعتقالات في صفوفها[1].
- حوادث أكتوبر عرفت التعددية السياسية، فعاد الطرح مسألة الهوية إلى الواجهة بين أحزاب سياسية وتطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وإبراز البعد الإسلامي للجزائر وأحزاب ديمقراطية تطالب بالاعتراف بالتعددية الثقافية للشعب الجزائري، وإعطاء مكانة للبعد الأمازيغي.
- اختيار جزء من التيار السياسي الإسلامي بعد وقف المسار الانتخابي المواجهة المسلحة مع السلطة لتجسيد مطالبه، متأثرين بالسلفية الجهادية بعد تنكره للمرجعية الدينية الجزائرية المجسدة في المذهب المالكي والفكر البادسي، فأدى إلى دخول الجزائر في دوامة عنف نتج عنها ما يزيد عن 200 ألف قتيل.
- واصل دعاة الأمازيغية نضالهم بالوسائل السلمية والحضارية، للمطالبة بحقوقهم الهوياتية ونتيجة الضغط المتزايد من طرف دعاة الأمازيغية وتصاعد تجنيدهم الشعبي، تمكنوا من الحصول على عدة مكاسب ما بين 1990 إلى2016 ، من الموافقة على إنشاء معهد اللغة الأمازيغية سنة 1990 إلى الموافقة على تعلم الأمازيغية في المدرسة وإنشاء المحافظة السامية الأمازيغية عام 1995، إلى الاعتراف بها كلغة وطنية سنة 2002، ثم لغة رسمية سنة 2016، وفي كل هذه الخطوات لم تلق أي رفض من قبل النخبة والوسائط الشعبية التي ترى ذلك خطوة للتماسك الوطني بين أبناء الشعب الواحد[2].
- عمل طرف في السلطة على استغلال القضية الأمازيغية ومنطقة القبائل في العديد من المرات بتأجيجها عشية كل انتخابات رئاسية كورقة ضغط ضد الأطراف الأخرى المتصارعة.

وبخصوص البعد الإسلامي للشعب الجزائري، اعادت الدولة الاعتبار للزوايا، ومحاربة التطرف الديني، والتأكيد في كل مناسبة على المرجعية المالكية للجزائريين ومحاربتها للتيار السفلي.

---

[1]- عادل زقاغ، "القضية الأمازيغية ايتيولوجيا الأزمة في التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو اقتصادي"، مرجع سابق، ص 135.

[2]- محفوظ رموم، "إشكالية الهوية في الجزائر بين الأمزغة والعروبة والعولمة"، موجود على الرابط الإلكتروني www.aranthropos.comتم التصفح يوم 2024/04/27.

- تراجع التيار الإسلامي المتشدد في السنوات الأخيرة عن معاداتهم للهوية الأمازيغية إلى اعترافهم بالانتماء الأمازيغي للشعب الجزائري بعد ما يقارب قرن من الإنكار.
- تراجع التيار العروبي داخل السلطة والأحزاب الموالية لها من الاستغلال المفرط للغة العربية الفصحى في خطاباتهم وتدخلاتهم وتبنيهم للعربية العامية التي يفهمها الشعب الجزائري بكل أطيافه.
- تراجع التيار الأمازيغي يعني المتشدد من معاداتهم للتيار العربي والإسلامي بعد تقبل هذين الاخيرتين للحق الطبيعي للثقافة واللغة الأمازيغية وفي الأخير نستنتج من كل ما سبق ذكره أن الشعب الجزائري فصل البداية في مسألة الهوية المبنية على الأصل الأمازيغي وثنائية اللغة (الأمازيغية)، ووحدة الدين المتمثلة في الإسلام[1].

أما الانقسام فقد ظهر على مستوى النخبة وللسلطة الحاكمة فقط بالتوظيف الايديولوجي لعناصرها سواء في عهد الاستعمار او بعد الاستقلال خدمة لمصالح السلطة المتمثلة في البقاء في السلطة معتمدة على أسلوب الإقصاء والجهوية .وعليه فالدولة تمارس وظائفها في مجتمع إنساني له ثقافية وهويته وقيمه وأفكاره ومؤسساته المختلفة، فالدولة الوطنية القائمة على المؤسسات التي تحقق الفرد من خلال ذاته ويشبع حاجاته ويشعر بالانتماء بفضل تجسيد مفهوم المواطنة التي تمثل الإطار الذي يمكنه من استيعاب كل الخصوصيات الثقافية بل إنها تصبح ثراء للهوية فبقدر ما تعزز مفهوم " الأنا" كذات فردية تتمتع بحقوقها وتمارس خياراتها بحرية، فإنها في نفس الوقت تدعم انتماءات الفرد للفضاءات الاجتماعية المختلفة بما في ذلك الفضاء الأشمل وهو الوطن، بما يقوي من مفهوم " نحن " ويرى " برهان غليون" أن البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ولعل أزمة الهوية من أهم مشكلاتها التشرذم والإنشطار الثقافي والتطرف والاغتراب واللامبالاة وغيرها والتأزم، الأمر الذي وضع سياسات الحكومات على اختلاف ايديولوجياتها على المحك منذ هزيمة 1967 والأزمات التي طالت مناطق إسلامية كثيرة كحرب الخليج واحتلال العراق[2].

لأنها تمثل النتيجة الطبيعية والحصاد المر للسياسات الاستبدادية التي جعلت الهوة تتعمق بين الحاكم والمحكوم، وذلك لأن الحكومات العربية لم تبدي اهتماما ببناء شرعيتها السياسية وتجسيد أيديولوجية الوحدة الوطنية بقدر انشغالها في توطيد حكمها الأوتوقراطي، وهذا هو حال النظام السياسي في الجزائر

[1]- رابح لونيسي، دعاة البربرية في مواجهة السلطة، (الجزائر: دار المعرفة، 2002)، ص ص 116-117.
[2]- صالح بلعيد، **في مسألة الأمازيغية**، ط2، (الجزائر: دار هومة، 1999)، ص 17.

الذي يهدف دائما للبقاء وفرض هوية على أفراده لخدمة مصالحه على حساب أبناء الوطن، خاصة أن الاعتراف بالأصل الأمازيغي لا يخدم النظام السياسي الجزائري[1].

المطلب الثاني: استراتيجيات و آفاق تفعيل دور النخب لتأمين الأمن المجتمعي في الجزائر

إن هويتنا الجزائرية واحدة من الهويات المستهدفة من قبل العولمة الثقافية التي تهدف إلى تذويب الثقافات ووضعها في بوتقة ثقافة واحدة هي الثقافة الغربية، لذا كان لزاما علينا البحث في الآليات المناسبة للصمود في وجه التحديات الثقافية سواء الداخلية منها أو الخارجية. وتركيز الدراسة في هذا الفصل يكون حول الدور الذي تلعبه مختلف الجهات الوطنية في الحفاظ على الأمن المجتمعي في الجزائر، وذلك من خلال التركيز بالأساس على كل من الأسرة والمؤسسات التعليمية والتنشئة الإجتماعية والمجتمع المدني فوسائل الإعلام كجهات أساسية مسؤولة عن بعث هوية ونسيج اجتماعي صلبين.

01- دور الأسرة والمؤسسات التعليمية:

يعتبر الانتماء للوطن الجسر الذي يجب أن يعبر عليه الطفل، لترسيخ الهوية الوطنية، وهو قيمة أعمق بكثير من لحظات الفرح فقط، بل يجب أن تظهر تجلياته في خدمة الوطن والدفاع عنه والاستماتة في ذلك، ويبدأ تعزيز هذا المفهوم من خلال المدرسة والأسرة. ويعتبر الانتماء إلى الوطن الحصن المنيع الذي تبنيه الأسرة الذكية، التي يجب أن توظف المناسبات القومية والوطنية لإكساب الأبناء العادات والتقاليد الإيجابية، وترسخ لديهم الهوية الوطنية وتنمي في قلوبهم حب الوطن، وهي مهمة تستكملها وتوطدها المدرسة[2].

الانتماء للوطن من أهم القيم التي يجب على المؤسسات التربوية أن تحرص على تنميتها لدى النشء، لما يترتب عليها من سلوكيات إيجابية، ينبغي غرسها في نفوس الناشئة، كما أن الأسرة عامل من أهم العوامل في تعزيز هذه القيمة، بحكم أن كل فرد يولد ويعيش ويتربى داخل أسرته، التي تمده بهذه القيم وتدعمها، بل ويتعلم ويتشرب كثيراً من القيم والعادات والسلوكيات من داخل الأسرة التي يجب تدعيم دورها، فلا بد أن يتحول هذا الحب والانتماء والوعي بالمواطنة إلى انفعالي، وإلى عاطفة، ويصبح قيمة وطنية تتمثل في السلوك السليم، وليكن الانتماء من دوافع الإنتاج والتقدم والابتكار والإبداع، فقد بدأت الاختراعات والإبداعات في العصر الحديث عندما وجد الانتماء للوطن، وفق مختصين.

---

[1]- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 24.

[2]- أبو ظبي، "الاسرة والمدرسة قطبا تعزيز الهوية الوطنية في نفوس النشئ" الاتحاد ، 08 ديسمبر 2013، www.alittihad.ae/article تم تصفح الموقع في 2024/05/02.

في هذا الإطار، تقول **إيمان صديق**: "إن المناسبات الوطنية ليست عطلة للراحة، ولكنها فرصة سانحة لتوطيد انتماء الأبناء للأسرة ثم للقبيلة أو العائلة ثم المجتمع ثم الوطن، والإعداد الجيد للاحتفال بالمناسبات القومية والوطنية واجب على الأسرة والمدرسة لتحقيق مفهوم الهوية الوطنية وتعزيزها، مشيرة إلى أن الانتماء للوطن مؤشر على قوة الشعوب وتماسكها، والقاعدة التي يرتكز عليها بناء وتنمية المجتمعات، وهناك عدة عوامل تؤثر أو تتأثر بالانتماء للوطن". وتوضح من أهم عوامل تعزيز الانتماء التربية بمفهومها الواسع، فهي مصدر أساسي في النمو الفكري والشخصي والاجتماعي والسياسي والروحي والبدني، لافتة إلى أن المدرسة هي الممثل الرئيس للقيام بمثل هذه المهمة من خلال المعلم والمنهج المدرسي، وبيئة المدرسة والنشاطات الصفية التي تقوم بأدوار مهمة جدا في تعزيز الولاء والمواطنة الحقة، والتي تشرك من خلالها الطلبة في النشاطات والأعمال المختلفة. وتربية الأبناء على حب الوطن من المعاني المهمة التي يجب أن يعتني بها الآباء والمربون إلى ذلك، تقول صديق «حب الوطن يولد عند الأبناء الولاء والانتماء والعمل المتواصل لنهضة ورفعة وطنهم، ويعلمهم أن هناك هدفاً أكبر يعيشون من أجله يتعدى المصلحة الشخصية». وتورد حتى نتمكن من تربية الأبناء على حب الوطن، ينبغي للمربين أن يوضحوا للأبناء الأسباب التي تدعونا لحب الوطن، ومن أهمها: حب الوطن من الإيمان، ونضرب لهم مثلا بالنبي عليه الصلاة والسلام، خاصة أنه يضرب أفضل الأمثلة في حبه لوطنه عندما خرج من مكانه وبلده الذي ولد فيه «مكة»، فكان يخاطبها وعيناه تذرفان الدموع: "والله يا مكة لأنت أحب البلاد إلى الله، وأحب البلاد إلى قلبي، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت". وتوضح "**صديق**" أنه لا بد من تسليط الضوء على المعاني والمفاهيم المجردة، بالمفاهيم المحسوسة وتبسيطها، فقد تكون هناك ألفاظ لا يستطيع الطفل استيعابها، فيستعان لذلك بتقريب المعنى بما يناسب طبيعة ومرحلة الطفل، كما يجب تدريب الأبناء على المواطنة عن طريق تدريبهم على التعامل الحسن مع إخوانهم في الوطن ممن يحملون ديناً آخر غير دينهم[1]، وتعلي لديهم قيم التسامح ومعاني التعايش فهم شركاء معنا في هذا الوطن، ولهم ما لنا وعليهم ما علينا»، وتشير صديق إلى أن للأسرة والمدرسة والمعلم دور مهم في ترسيخ الهوية الوطنية، بل يبقى دور المدرسة والأسرة دوراً محورياً وحاسما في تربية الناشئة على الهوية الوطنية بصفتهما من أبرز المؤسسات التربوية وتريد أنه ليس من العسير أن تقوم الأمر بمهمتها إذا كانت واعية لكونها المعلم الأول الأكثر تأثيراً في تربية الطفل، وأنهم أول من يثير اهتمام الأبناء بقضايا المجتمع والوطن، ويساعدهم على تعليم الواجبات الوطنية من خلال إقدامهم على أعمال هادفة يمارسونها في هذا الإطار بشكل ما من الأشكال التالية:

- التطوع في مشروع يخدم المجتمع.

[1]- المرجع نفسه.

- إبداء الاهتمام بالشؤون الوطنية والحكومية من خلال التحادث حول القضايا العامة.
- تشجيع الأبناء على المشاركة في المشاريع التطوعية والمساعي الحميدة، مثل تنظيف الأحياء، وتشجير الساحات العمومية والحفاظ على سلامة البيئة.
- تلقين الأبناء المبادئ الدينية والأخلاق والقيم الإنسانية وتنشئتهم على حب الخير للغير والغيرة على الوطن.
- توفير موارد التعلم الوطنية كاقتناء المراجع المتنوعة، والاستعانة بها في تعليم الأطفال من خلال قراءة ما يتعلق بالقضايا السياسية أو القضايا ذات وجهات نظر أخلاقية ومدنية مختلفة ما يؤهل الطفل تدريجياً للانتماء إلى وطنه عن طريق ربط مكتسباته الأسرية بالمكنونات المجتمعية لهويته الدينية والثقافية والاجتماعية المترابطة بدورها بالوطن، وهو ما ييسر له التكيف مع مسؤولياته الوطنية.

وتضع **إيمان صديق** بين يدي الأهل خطوات تعمل على تعزيز المواطنة، منها ربط الطفل بالمقومات الروحية والمادية للشخصية الوطنية، وتنشئته على التمسك بها وبقيم مجتمعه، والربط بينها وبين هويته الوطنية وتوعيته بالمخزون الثقافي الوطني. وتأصيل حب الوطن والانتماء في نفوس الناشئة في وقت مبكر، عبر تعزيز الشعور بشرف الانتماء للوطن، والعمل من أجل رقيه وتقدمه، والدعوة إلى إعداد النفس للعمل من أجل خدمة الوطن ودفع الضرر عنه، والحفاظ على مكاسبه والمشاركة الفاعلة في خطط تنميته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتعويد الطفل على الطهارة الأخلاقية وصيانة النفس والأهل والوطن من كل الأمراض الاجتماعية والأخلاقية الذميمة، وحثه على التحلي بأخلاقيات المواطن الواعي بأمور دينه ودنياه، وتعزيز الثقافة الوطنية بنقل المفاهيم الوطنية للطفل، وبث الوعي فيه بتاريخ وطنه وإنجازاته، وتثقيفه بالأهمية الجغرافية والاقتصادية للوطن، والعمل على إدراك الطفل للمعاني التي يرمز لها «العلم والنشيد الوطني وتنشئته على حب التقيد بالنظام والعمل به، وتهذيب سلوكه وأخلاقه، وتربيته على حب الآخرين والإحسان إليهم[1]، وعلى الأخوة بين المواطنين، وحب السعي من أجل قضاء حاجات المواطنين والعمل من أجل متابعة مصالحهم وحل مشاكلهم ما أمكن ذلك، ومن دون مقابل، وتعويد الطفل على حب العمل المشترك، وحب الإنفاق على المحتاجين وجب التفاهم والتعاون والتكافل والألفة بين كافة المستويات الاقتصادية في الوطن، ونشر حب المناسبات الوطنية الهادفة والمشاركة فيها والتفاعل معها، والمشاركة في نشاطات المؤسسات المجتمعية وإسهاماتها في خدمة المجتمع بالمشاركة في المناسبات التي

[1]- المرجع نفسه.

تكرس تعاون المجتمع، وتعزيز حب التصدي لكل معتد على الوطن والدفاع عنه، وتقديم يد العون للفئات المعوزة وذوي الاحتياجات من المواطنين، وغرس روح المبادرة بالأعمال الخيرية.

02- دور التنشئة السياسية

إن التنشئة السياسية في أبرز تعريفاتها هي: " تعليم القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة وجماعات الأصدقاء ووسائل الإعلام، وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل على جيل، وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية الوطنية والولاء والمواطنة، وتهدف لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة[1].

المواطنة، توضح صديق يمكن للمدرسة أن تعزز تربية المواطنة بتعزيز القيم والواجبات الوطنية، وقد يتحقق ذلك من خلال بناء نظام المدرسة على التعاون والتراحم والتكافل وكافة الصفات المراد ترجمتها في حياة الطالب العامة. وتأسيس البرامج المبنية مدرسياً لأداء خدمة المجتمع كجزء منظم للمنهاج المدني، وتدريب الطلاب على الحياة الاجتماعية الصحية والمعتدلة، وإقامة الأنشطة والمسابقات والبرامج الفنية المختلفة الكفيلة بغرس حب الوطن في نفوس المتعلمين، وبث المعلومات حول الواجبات الوطنية في الدروس لمختلف المراحل مع التركيز الخاص في الدراسات الدينية والاجتماعية والأدبية، وتنظيم برنامج أعمال تطوعية واجتماعية مختلفة الخدمة الوطن والمواطن .«دور المعلم عندما يكون المعلم متمكناً من مادته الدراسية متعمقاً فيها، فإنه يكتسب قدرا كبيرا من احترام الطلاب، وبالتالي يسهل عليه التأثير عليهم فكريا، فإن طريقه يصبح سهلا لغرس قيم هذا النظام في قلوب الطلاب والعكس صحيح، تقول صديق تختلف العلاقة في الفصل الدراسي بين المعلم والطالب من معلم إلى آخر ومن بيئة مدرسية إلى أخرى، فقد تكون العلاقة ذات طبيعة سلطوية لا تسمح للطالب بأن يناقش الآراء والأفكار التي يطرحها المعلم وقد يتجاوز ذلك إلى استخدام أساليب الاستبداد والقهر، أو يكون المعلم ذا طبيعة ديمقراطية يتعامل مع الطلاب بنوع من الحرية لتركهم يعبرون عن آرائهم وأفكارهم من خلال نقاش مفيد ما يساعد على نمو شخصياتهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم، ولهذا الأسلوب أو ذاك تأثيره على اتجاهات الطلاب سواء بالسلب أو الإيجاب». وتفيد صديق للمعلم دور حاسم في تفعيل تربية المواطنة في المؤسسة التعليمية، فهو من يتحمل مسؤولية تربية النشء وتعليمه العلم والخلق والسلوك السوي، ويعمل على زرع القيم.

لكن ينبغي التأكيد على أن أول خطوط المواجهة الجديدة في ظل طوفان العولمة الجارف يكمن في إصلاح الداخل وتمتين حدودنا من الداخل ابتداء من الإنسان الفرد إلى الإنسان - الجماعة، من الحارة والحي إلى

[1]- قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الإنفراج"، 2003، www.revues.univ-ouargla.dz تم تصفح الموقع يوم 2024/05/02.

البلدية إلى الولاية إلى الجهة إلى الوطن، ومنه يمكن أن نأمن على أجيالنا الجديدة السباحة في أمواج العولمة العاتية". لذا فإن توفير بعض مستلزمات التنشئة السياسية في ظل التغيرات المذكورة يتطلب إقامة التنمية السياسية الوطنية بمقوماتها الامازغية والمغاربية والعربية ... ابتداء من مدخلها الرئيسي وهو مدخل التنشئة السياسية للأجيال الجديدة. على أن تضطلع كل خلية اجتماعية بمهمتها في التنشئة ابتداء من الأسرة إلى الروضة على المدرسة إلى الجامعة إلى المسجد على مؤسسات الإعلام إلى الأحزاب إلى البرلمان إلى البلدية إلى الولاية إلى النقابات إلى الجمعيات إلى مؤسسة الخدمة الوطنية على مؤسسة الجيش وغيرها[1].
ومن تلك المستلزمات تذكر ما يلي:

- تجسيد القائمين على شؤون الحكم للقدوة السياسية والأخلاقية العملية لا الخطابية في التصدي للشؤون العامة باعتبار هذا أول شروط التعليم السياسي للأجيال الجديدة، وهذا شرط أساسي لتجسيد فكرة الحكم الراشد.
- فهم ديناميكية العولمة بمفارقاتها وفرصها ومخاطرها وتطوير سياسات الإصلاح منظوماتنا الوطنية والمحلية والأسرية، كما بيناه أعلاه.
- ضبط القيم الأساسية المرجعية التي يقيم عليها النظام السياسي - الاجتماعي تنميته المستقبلية بحيث تقام التنشئة السياسية (إدارة العنف الاجتماعي رمزيا / التربية - إدارة العنف سلميا على قيم الإسلام المعتدل وقيم الوطنية المعترفة بالخصوصيات والناشدة للعالمية والقيم الإنسانية السامية التي تكرم الإنسان بلا تمييز مطلق وتروم إسعاده عبر الحوار السلمي والديمقراطية الشاملة الحقة ونشدان الوحدة والائتلاف في ظل التسامح والتعدد.
- الفصل النهائي في مسألة الجدل حول الهوية الوطنية بتنشئة الأجيال الجديدة على اكتشاف الآخر

حيث تتحقق أهداف التنشئة السياسية باستبطان الفرد للقيم السياسية السائدة في المجتمع والعالم الذي أصبح قرية اتصاليا ومن هنا إدراكه لمعاني الحق والعدالة والخير والشر والحوار والصراع. إن من مستلزمات تكييف منظوماتنا الوطنية المعنية مباشرة أو بشكل غير مباشر بالتنشئة السياسية أن تؤكد أي عملية تنمية على مجموعة من البدائل والخيارات الجديدة ضمن أولوية تعزيز منظومة القيم الثقافية والأخلاقية التالية:

وهي قيام التنشئة السياسية والتنمية الشاملة عامة على:

- الحرية بدل من السلطوية.

[1]- المرجع نفسه.

- المعرفة بدلا من الامتلاك المادي .
- العمل عوضا عن الحظوة من السلطة والمال.
- العمل الجماعي عوضا من الانفرادية.
- حرية المرأة بدلا من تسلط الرجل .
- المؤسسات بديلا للفردية
- الإبداع عوضا من الإتباع .
- التعاقد الاجتماعي بدلا من الولاءات الضيقة .
- الكفاءة بديلا للمحسوبية، حيث بعد الخروج من أزمة التنمية والتنشئة السياسية التي تشهدها المجتمع الجزائري يتوقف على كفاءة عملية إصلاح النظام الوطني التي يتوقف على مستوى النسق الكلي على حل حقيقي وجذري لأزمات ثلاث كبرى هي:

- أزمة الهوية والتعايش والقيم وأزمة الشرعية وبناء المؤسسات ودولة القانون وأزمة التنمية والتحديث والتعارف والاعتراف والمعرفة على حد قول المفكر علي يحي معمر. فالجزائريون يحملون عن بعضهم البعض العديد من الصور النمطية التميزية والكليشيهات الراسخة منذ آماد سحيقة في الذاكرة الجماعية والثقافة الشعبية والتي تورث للأجيال الناشئة ألوانا من الكراهية للآخر والتنكر للتنوع والاختلاف واعتباره تهديدا للأنا المحلية أو الوطنية. وهذه من مهام الأسرة والمدرسة والإدارة والأحزاب والخدمة الوطنية وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية[1].
- تصحيح أخطاء التفكير الشائعة والقاتلة في تربيتنا الأسرية والاجتماعية والسياسية عموما والتي تنعكس على مستوى تنميتنا ومشاركتنا السياسية التي لم ولن تتماشى مع مستلزمات ومقتضيات بناء مجتمعات المستقبل أي مجتمع المعلومات، منها:
- ضعف التفكير العلمي والمنهجي.

- التعميم الخاطئ
- الربط الخاطئ
- الميل إلى الراديكالية والغلو والتطرف
- القطع في الظنيات أو الأمور الاحتمالية

[1]- المرجع نفسه.

- المبالغة في التبسيط

- النظرة الأحادية افتراض خيارين لا ثالث لهما

- الخلط بين الآراء والحقائق

- التعامل الخاطئ مع الأخبار من خلال الخلط بين الرواية والتقويم ومن خلال تأثير العاطفة على قبول الخير ورفضه.

- الاعتراض بالمثال.

- الغلو في اعتقاد المؤامرة.

- الجهل بأساليب التخطيط والبرمجة الاستشراف والتطلع إلى مستقبلات بديلة للخروج من مأزق الحاضر وتجاوز مستقبلات متشائمة.

- افتقاد العلاقة الصحيحة بين الأسباب والنتائج.

- تأثير الخبرة الشخصية المحدودة.

- الدفاع عن واقع المجتمع.

- تضخيم الانحراف والفساد.

- الانشغال المصالح الخاصة الانشغال بالنقد على العمل انتظار البطل والمخلص القادم ... الخ.

ومما ينبغي أن تتخلص منه منظومة التنشئة عامة تلك الخصائص النمطية للفكر السائد في الجزائر بالعمل على غرس مستلزمات التنشئة السياسية في المجتمع[1].

[1]- المرجع نفسه.

03-دور المجتمع المدني

إن تعزيز مشاركة مؤسسات و تنظيمات المجتمع المدني في تحمل المسؤوليات، و التي من بينها بناء و تحقيق الأمن المجتمعي باختلاف صوره يعد عاملا جوهريا في الوطن العربي كافة و الجزائر على وجه الخصوص، وهو ما يستدعي الاهتمام أكثر بتطوير و عصرنة المجتمع المدني و إعطائه هامشا أكثر فعالية في تحقيق الأمن و الحفاظ على النسيج الاجتماعي من خطر التمزق الهوياتي، وهو ما يتطلب منا توفير الحرية المدعومة لإنشاء مؤسسات و إعادة النظر في التشريعات الحاكمة لإنشاء و مراقبة و متابعة نشاطات تلك المؤسسات بما يتماشى و سهولة الإنشاء و زيادة الشفافية على نشاطاتها و تحسين نوعية الأداء و حتى الذهاب لمساءلتها في حال وجود ممارسات لا تتسم بخدمة معالم المشاركين بها او خدمة الصالح العام و في هذا الباب يمكن أن نرصد عدة آليات و مداخل لمعالجة العلل و الثغرات التي تكتسي المجتمع المدني المتسم بالضعف في معظم الأقطار العربية، و تتمثل هذه الآليات في البعض مما يلي [1]:

-توسيع دائرة الحقوق والحريات في مواجهة حالات الطوارئ وترسانة المنظومة القانونية الإستثنائية، وهو ما أبدت فيه حركات الإحتجاجات صورة من صور النضال عبر الضغط على الحكومات.

- التحالف المناهض للفساد باختلاف صوره (سياسي، مالي، إداري ... إلخ) من خلال دعم فكرة المصالحة الوطنية ومبادرة لم الشمل قصد إعادة الثقة بين المجتمع والدولة.

- الحاجة إلى نشر ثقافة سياسة تقوم على قيم الحرية، العيش المشترك، الإنتماء الجماعي، والنظر للدولة كإطار أعلى وأسمى للولاء يعلو ويسمو على ما عداه (فكرة الولاء لمؤسسات الدولة لا الأشخاص).

- الاعتراف بالتداول السلمي على السلطة بين الأكثرية والمعارضة، وشرعية الاختلاف، ومن ثمة حق الأقلية في الملاحظة والنقد والتعبير عن الرأي الحر والحاجة لتقوية المجال العام وتأصيل مفهومه، وتوسيع دائرته، والذي عرفه "**هابرماس**": " بأنه يقوم على النقاش الحر والتداول والاختلاف ".

وفي هذا السياق فالمجتمع المدني ليس مجرد حائط صد أمام الدولة ولا يجوز اعتباره كذلك، فهو إطار مهم لتفعيل المواطنة وتعزيز القيم المدنية وحماية حقوق الأفراد، لكن في نفس الوقت لا يمكن أن تستفيد من امتيازات الديمقراطية في ترقية حقوق المواطنة وتحسين الظروف السياسية والاقتصادية للمواطنين إلا عندما تراعى مجموعة من الاعتبارات يتعلق البعض منها بالحكومات العربية، بينما يخص البعض منها متطلبات المجتمع المدني ذاتها من بين هذه الاختبارات.

---

[1]- جهيدة ركاش،" دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء مجتمع المواطنة في الوطن العربي"، **المعيار**، العدد 16، (2016): ص ص 127-128.

- خلق بيئة ملائمة لعمل منظمات المجتمع المدني من خلال وضع إطار قانوني يضمن الحريات الأساسية مثل حرية الاجتماع والمشاركة والتعبير.

- التركيز على ضرورة صيانة منظمات المجتمع المدني وأهمية انتشالها من تأثير مصالح أجنبية قد تستخدمها لتحقيق أهداف غير قانونية.

- ضرورة إرساء علاقة شراكة متوازنة بين الدولة والمنظمات المجتمع المدني تضمن الشفافية والمسؤولية حيث يجب أن تكون علاقة تعاون و مشاركة وتكامل وليست علاقة تنافس وصراع وتسلط وتبعية .

- التأكيد على الصلة القوية بين الممارسة الديمقراطية وعمل منظمات المجتمع المدني .

إن تطوير ومستقبل المجتمع المدني مرتبط بحجم ومساحات التغيير في فكر وممارسة النظام السياسي العربي، ومساحات الحرية وحدود الممارسة الديمقراطية التي يتيحها لقوى وتنظيمات المجتمع وتشكيلاتها المختلفة .البحث عن القواسم المشتركة التي تشكل الهوية الموحدة.

-تفعيل دور المؤسسات الثقافية في تنمية الثقافة الوطنية والإنسانية التي تنمي شخصية الفرد وتوسع من معارفه.

-تعزيز مفهوم الانتماء للأمة العربية والهوية العربية الأصلية، وترسيخ روح المواطنة للمواطن الجزائري .

حيث يجب التركيز على النقاط السابق ذكرها لأجل تفعيل دور المجتمع المدني، ذلك لأن انشغال منظمات المجتمع المدني ببرامجها المتخصصة المختلفة، أدى إلى ضعف الأدوار المتوقعة منها في ترقية الثقافة والهوية الوطنية[1].

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 129-130.

04- دوروسائل الاعلام

فرضت التحولات التي حدثت في مجال وسائل الاعلام في العالم وما أفرزته من تدفق معلوماتي كبير بسبب ظهور قنوات متعددة تتجاوز الحواجز الجغرافية والسياسية والثقافية بفضل التطورات التكنولوجية الحاصلة، تكيف الدول مع هذا الوضع وتسخير إمكانياتها للحفاظ على خصوصيتها وكيانها الثقافي، وذلك بتجسيد مشاريع خاصة قنواتها المحلية لسمعي والسمعي البصري، التي تعمل على نشر الثقافة المحلية وإحياء التراث الثقافي في إطار تفاعلها مع مجتمع محلي تتناسق خصائصه من الناحية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وتعتبر الدول العربية ومنها الجزائر في حاجة ماسة لهذا النوع من الوسائل في الوقت الراهن لتحقيق المشاركة والانفتاح والتنمية". حيث يكمن دور وسائل الاعلام في الجزائر في بناء الأمن الثقافي والهوياتي، من خلال العديد من النقاط تذكر منها[1]:

- المساهمة في تربية المواطنين وتعبئتهم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والدفاع عن مصالح البلاد والثورة.
- المساهمة في رفع المستوى الثقافي والتكويني لدى المواطنين .المساهمة في التسلية والتنشيط الثقافي.
- المساهمة في نشر ذخائر الثقافة الوطنية والتعريف بالتراث الثقافي الوطني والفنون الشعبية.
- الإعلام عن طريق البث والنقل لكل التحقيقات والحصص والبرامج الإذاعية المتعلقة بالحياة الوطنية أو الجهوية أو المحلية أو الدولية.
- ضمان التعددية وفقا للأحكام الدستورية والنصوص اللاحقة لها.
- الوفاء في حدود إمكانياتها باحتياجات التربية والترفيه والثقافة لمختلف الفئات الاجتماعية، قصد إنماء معارفها وتطوير المبادرة لدى المواطنين.
- المساهمة في تنمية إنتاج الأعمال الفكرية وبثها.
- تشجيع التواصل الاجتماعي في السياق التعددي، والمساهمة بجميع السبل والوسائل في توسيع التواصل.

[1]- وليدة حدادي، "دور الاعلام المحلي في بناء الأمن الهوياتي في المجتمع الجزائري- الإذاعات المحلية نموذجا"، **مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 04، (2018): ص 26.

- الدفاع عن اللغة الوطنية وتطويرها والنهوض بها، وتطوير الثقافة الوطنية بجميع مكوناتها وترقيتها.
- القيام باستغلال وسائلها الإنتاجية وصيانتها وتنميتها والتكيف مع تطور التقنيات والتكنولوجيات.

في الأخير تعد ضرورة انفتاح وسائل الإعلام الجزائرية على المجتمع بالدرجة الأولى للتعرف على انشغالات واهتمامات وطموحات المواطن، فمهمة وسائل وقنوات الاتصال العمل على تفعيل وتنشيط الحركة الجوارية في كل اتجاهات قطاعات المجتمع، وفرض الانسجام الاجتماعي والاندماج المطلوب، كما تجدر الاشارة إلى إعادة تنظيمها وتأطيرها، بما يخلق مصادر متنوعة للإعلام وتسهيل الوصول إليها، بما يسمح بتفعيل اتصال المواطن بالمؤسسات الوطنية الجهوية والمحلية وفق علاقة تفاعلية وشفافة تسمح بترقية و رفع مستوى الانتماء الثقافي و الهوياتي للمواطن[1].

[1]- المرجع نفسه، ص 27.

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل نستخلص ان الامن المجتمعي الجزائري مرتبط بعدة عوامل جعلته في شكل صورة صراع، وذلك منذ التواجد العثماني الى الاستعمار الفرنسي ومحاولات التفكيك والتدمير التي قام بها في أوساط المجتمع الجزائري الى مرحلة بناء الدولة وإعادة بناء مجتمع وهوية جزائرية جامعة وفق منظومة دستورية رافقتها عدة مهددات داخلية وخارجية في إطار هشاشة نظام لم يلتزم بمخرجات وثيقة الاستقلال. حيث تم من خلال هذا الفصل ابراز بعض الأدوار المختلفة التي من شأنها رسم نسيج اجتماعي جامع.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستخلص أن مسألة الأمن المجتمعي و تفعيل دور النخب في تحقيقه في الجزائر مرتبطة بقضية الهوية ، التي كانت محل صراع وصل إلى درجة العنف في الكثير من الأحيان، فقد بنيت السياسة الثقافية بعد الاستقلال على أرضية منقسمة إيديولوجيا وثقافيا وهي امتداد المرحلة ما قبل الاستقلال ، ونتيجة لازدواجية التعليم فإن النظام لم يوفق في تطوير وعي ثوري وبدلا من ذلك أدى إلى خلق تناقض إيديولوجي بين أفراد الجيل الجديد وزاد من حدة العداوة بين المعربين والمفرنسين، فعوض أن يتحد الطرفان ضد عدوهم المشترك وهو الجهل والتخلف الاجتماعي والاقتصادي فقد استغل هذا الوضع في صراع الأشخاص على السلطة .

لم يجد الثراء اللغوي والثقافي الذي عرفته الجزائر سلطة داعمة ساهرة على توجيهه وقولبته باتجاه البناء والتجميع حيث لم تكن السلطة حاضرة سوى لإدارة الصراع، حيث تكمن العلاقة بين الأمن المجتمعي الجزائري والهوية الوطنية في تصور واحد هو بناء ثقافة مشتركة بين جميع الجزائريين ملمة وجامعة، ومن أجل الوصول الى الهدف المنشود لابد على السلطة السياسية في البلاد أن تأخذ بعين الاعتبار وأن تحافظ على المركب الهوياتي التالي:

- الالتزام والمحافظة على الدين الإسلامي، أي المحافظة على الإطار الحضاري للهوية الوطنية، وفق ما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954 على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ضمن المبادئ الإسلامية»، كما اتفقت دساتير الجزائر على أن الإسلام هو دين الدولة مع احترام الأديان الأخرى وحرية المعتقد وهو تجسيد الخلفية الحضارية للأمة حتى أمه اشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون مسلما وفي هذا الإطار نسجل التزام المؤسسة التشريعية بالقواعد العامة المتعلقة بالأحوال الشخصية وفق تعاليم الإسلام (الأسرة، الزواج ، الطلاق ، البنوة ، الميراث...) ووجود المجلس الإسلامي الأعلى كمؤسسة استشارية وهو ما يؤكد على المرجعية الإسلامية للبلاد.
- الاعتزاز بالأمازيغية والعناية بها لا يعني مطلقا الجهوية ونزعة الأقلية للإنزواء والتمييز ففي كل جزائري شيء من الأمازيغية (الأهل يتشابهون في الكثير ويختلفون في القليل من العادات والقيم وهي خصوصية عن غيرنا من الشعوب)، إن كلا من الأمازيغية والعروبة والإسلام تشكل في الجزائر جذعا مشتركا - حسب تعبير الدكتور محمد العربي ولد خليفة - ويفترض أن العربية ليست خصما

للأمازيغية فكلاهما عانى من الاضطهاد الكولونيالي أكثر من قرن لالتصاقهما بالهوية والشخصية الوطنية .

وبالنسبة للغة العربية فلعل أحسن تعريف لمكانة ودور اللغة العربية هو ما ورد في المادة 02 من قانون تعميم استعمال اللغة العربية (تم تجميده عام 1993) والذي نص على أن:" اللغة العربية هي مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة وثابت من ثوابت الأمة، يجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة واستعمالها من النظام العام".

والملاحظ أن اللغة الفصحى هي كذلك أصبحت مهددة بسبب الإهمال واستعمال العامية المطعمة بالفرنسية، وهذا خطر قد يؤدي إلى تفكك الهوية.

كذلك بالنظر إلى المنظومة القانونية فيجدر إعادة النظر في آليات تطبيق القانون وذلك بإشراك فعاليات المجتمع المدني كطرف مساهم في ترسيخ ثقافة الأخذ بالقانون وجعله أسمى الأولويات.

أعادة النظر في قانون الأسرة وجعله محركا لتحفيز الإستثمار في رأس المال البشري ونقصد هنا تعزيز دور المرأة في إنتاج جيل مسؤول ومتشبع بالهوية الوطنية.

إصلاح المنظومة التربوية وفق نظرة مالك ابن نبي – رحمه الله – وعملا بقوله: " شعب يقرأ، شعب لا يستعبد ولا يجوع".

أخيرا إن التكامل المنشود في الجزائر يتطلب سياسات مجتمعية تعمل على استثمار هذا التنوع لخدمة الفكر والمعرفة والثقافة، ولأجل تماسك كينونة المجتمع وخدمة الوحدة الوطنية وحماية الهوية الوطنية.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتـــب

01- أبو جودة الياس، الأمن البشري وسيادة الدول، ط1، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008).

02- بلعيد صالح، في مسألة الأمازيغية، ط2، (الجزائر: دارهومة، 1999).

03- بن عنترعبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

04- جندلي عبد الناصر، التنظيرفي العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ط،1 (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).

05- زروقي اسماعيل، الدول في الفكر العربي الحديث، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999).

06- سلام سميرة، تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة، (الجزائر، دار الحامد للنشر والتوزيع 2014).

07- عائدي جمال، كمال جرو، التغير الاجتماعي ونظرياته، حنان محمد عبد المجيد، التغير الاجتماعي_في الفكر الإسلامي الحديث دراسة تحليلية نقدية المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2011.

08- عائدي جمال، جرو كمال، التغيير الاجتماعي ونظرياته، حنان محمد عبد المجيد، التغير الاجتماعي_في الفكر الإسلامي الحديث دراسة تحليلية نقدية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2011.

09- عايب محمد الجابري، القضايا في الفكر المعاصر العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – التسامح الديمقراطية ونظام القيم – الفلسفة والمدنية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1998).

10- قوجيلي سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومضلة التطبيق في الوطن العربي، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2012).

11- لونيسي رابح، دعاة البربرية في مواجهة السلطة، (الجزائر: دار المعرفة، 2002).

12- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

13- وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، (الإسكندرية: الدار الجامعية2003).

ثانيا: المجـــلات

01- البرصان أحمد سليم، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد15، صيف 2007.

02- المصري خالد " النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم الاقتصادية القانونية، جامعة سوريا، العدد02، 2004.

03- حدادي وليدة، "دور الاعلام المحلي في بناء الأمن الهوياتي في المجتمع الجزائري- الإذاعات المحلية نموذجا"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، (2018).

04- ركاش جهيدة،" دور المجتمع المدني في تحقيق الأمن الهوياتي وبناء مجتمع المواطنة في الوطن العربي"، المعيار، العدد 16، (2016).

05- زقاع عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد5، جوان 2011.

06- صاغور هشام، النخب السياسية: دراسة نقدية على ضوء النظريات المفسرة، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 05، عدد09 جوان 2019.

07- مالكي امحمد، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 13، شتاء 2007.

08- مباركية منير" نحو سياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة، المجلة الجزائرية للدراسات العامة، جامعة عنابة، العدد 01، سبتمبر2001.

ثالثا: الرسائل والأطروحات

01- الحامدي عبدون، "أمن الحدود وتداعيات الجيوسياسية على الجزائر"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المسيلة، 2015).

02- بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012).

03- حموتة صابر،" النزاعات الإثنية وعملية في افريقيا-نيجيريا نموذجا- "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.2014).

04- سلمان سميرة، " دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012).

05- فريحة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجا "، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلو م السياسية تخصص سياسة مقارنة، 2009-2010).

06- قوجيلي سيد أحمد، " الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، " (رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2011).

07- نوري عزيز،"الو اقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتصارعة بين صنفي المتوسط من منظوربنائي"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012).

08- منيغرسناء، التنوع الثقافي من منظورالأمن المجتمعي، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني جامعة سطيف 2، 2016-2015.

09- يحياوي سهام، أمننة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورومتوسطية، دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014.

رابعا: التقارير

01- تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات غاي ماكدوغال، "تعزيز وحماية حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية"، مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، الدورة السادسة عشر، البند 13، 16 ديسمبر 2010.

خامسا: المواقع الإلكترونية

01- الحضري حسن، النخب الجديدة وأثرها في التدهور المجتمعي، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/النُّخَب-الجديدة-و أثرها-في-التدهور-ال/،(آخر اطلاع: 2024/04/25).

02- أبو ظبي، "الاسرة والمدرسة قطبا تعزيز الهوية الوطنية في نفوس النشئ" الاتحاد، 08 ديسمبر2013، www.alittihad.ae/article تم تصفح الموقع في 2024/05/02.

03- بوطالبي سميرة، " الجزائر محصلة استقرار آلاف المهاجرين بعدما كانت نقطة عبور إلى أوروبا" موجود على الرابط الإلكتروني: www.djazaires.comalfadjer/1D5114: تم التصفح يوم 2024/04/19.

04- بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي" موجود على الرابط الإلكتروني: http://Studies-aljazeera.net تم التصفح يوم 2024/04/25.

05- بوقاعدة توفيق، النخب الجزائرية - تنصل من دور محوري وارتماء في حضن السلطة، على الرابط: https://bit.ly/3taDFDo (آخر اطلاع: 2024/04/16).

06- برقوق محند، " مقاربة استيمو – معرفية"، موجود على الرابط الإلكتروني: http://Berkouk-Mhand.com تم التصفح يوم 2004/04/25.

07- تاكا يوكي يا مامورا، " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة عادل زقاغ، متحصل عليه من: http://www.geocites.com/adelzeggagh/recom1.html وتم تصفح الموقع يوم 2024/04/19.

08- حجاج قاسم، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الإنفراج"، 2003، www.revues.univ-ouargla.dz تم تصفح الموقع يوم 2024/05/02.

09- حوامدة شريهان، الواقع الاجتماعي للمشكلات الاجتماعية، على الرابط: https://e3arabi.com/علم-الاجتماع/الواقع-الاجتماعي-للمشكلات-الاجتماعي/ (آخر اطلاع: 2024/04/14).

10- رموم محفوظ، "إشكالية الهوية في الجزائر بين الأمزغة والعروبة والعولمة"، موجود على الرابط الإلكتروني www.aranthropos.comتم التصفح يوم 2024/04/27.

11- زقاغ عادل، " إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي" http://www.geocites.com/adelzeggagh/recom1.html

12- لحياني عثمان، "الجزائر تدرس المراقبة الإلكترونية لحدودها مع المغرب"، موجود على الرابط الإلكتروني: http://www.alarabiya.net تم التصفح يوم 2024/04/26.

المراجع باللغة الأجنبية:

01- Barry Buzan, People, States and Fear, London, Harvester Wheat Sheaf, 1983.

02- Nicholas Onuf, 《constructivism: a user's manual 》 in Nicholas Onuf, Vandulka Kabalkuva, International Relations in a constructed world, (London: sharp, 1999).

03- jacob sohberg, The securisation of Inflection oesease, lund university.

04- Marianne stone, << security according to Buzan, a comprehensive security analysis, Columbia, university school of international public affairs, (sprig, 2009).

05- Barbara vontigerstrom:" human security and international law prospects and problems", (Oxford and Portland Oregon,2007).

06- S.Tadjbakhsh, A M, chenoy : " human security concepts and implication", (USA and Canada: Routledge, 2007).

07- Peter Hough, Understanding Global Security, (London: Routledge, 2004).

08- Jef huysmans, The Politics of insecurity fear migration and asylmin the EU, (London: Routledge, 2006).

09- Barry Buzan, People, States and Fear, London, Harvester Wheat Sheaf, 1983.

10- social change, Retrieved From: https://www.britannica.com/topic/social-structure